البيان

عيد الاتحاد 54 DEC.02

متّحدين

EID AL ETIHAD

www.albayan.ae | @albayannews

الثلاثاء 11 جمادى الآخرة 1447 | 02 ديسمبر 2025 | العدد 16597

54 عاماً..

الوطن يسمو ويفخر بإنجازاتكم

272 ضعفاً نمو الاقتصاد الوطني خلال 54 عاماً

أبوظبي - سامح الليثي

تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات أكثر من 272 ضعفاً خلال 54 عاماً من عمر الاتحاد ليرتفع من 6.5 مليارات درهم عام 1971 إلى ما يتجاوز 1.77 تريليون درهم في عام 2024، حيث حقق الاقتصاد نمواً هائلاً وتنوعاً ضخماً بمساهمة من القطاعات غير النفطية، الأمر الذي يعد تجربة ريادية لفتت أنظار العالم وحققت مكانة إقليمية متميزة بين اقتصادات المنطقة.

وتستند الدولة في قوتها الاقتصادية التي بنتها على مدار عمرها الحديث على ركيزة أساسية في تعميق مكانتها بين دول العالم الكبرى مع نجاحها في تحقيق معدلات نمو استثنائية بفضل تنويع اقتصادها وتطوير قطاعاتها غير النفطية، التي باتت تسهم بشكل متزايد في الناتج المحلي الإجمالي وتضاعفت مساهمة الناتج غير النفطي بأكثر من ستة أضعاف خلال تلك المسيرة التنموية لترتفع من حصة 10 % فقط في بداية قيام الدولة الحديثة إلى ما يتجاوز 77% بنهاية العام الماضي.

تنويع

ويعتبر التنويع الاقتصادي وتوسيع قاعدة اقتصاد المعرفة أدوات أساسية للدولة في رؤيتها الاستراتيجية للتنمية المستدامة مع تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وتنويع القاعدة الإنتاجية والاقتصادية، فيما اتبعت الإمارات سياسات طويلة الأجل ورؤية سباقة واكبت اتجاهات المستقبل على مدار العقود المنقضية تبنت فيها تعزيز محاور الابتكار والاستدامة والسبق بخطوات واسعة نحو القطاعات المستقبلية مثل التكنولوجيا المتقدمة والطاقة المتجددة مع مواصلة الاستثمار التنموي في البنية التحتية ودعم ريادة الأعمال، كما استطاعت عبر بيئة تشريعية وإجرائية متطورة أن تكون مركزاً عالمياً للاستثمار وريادة الأعمال، ومن أكثر البيئات جذباً للكفاءات والمواهب.

كما شملت رؤيتها تعزيز قوة قطاعات ذات ثقل اقتصادي ودولي مثل الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات المالية والتي نقلتها إلى مصاف الدول الإنتاجية وسوق إقليمية لانسيابية التجارة وتعزيز حركة التسوق والسياحة بما عمق علاقاتها التجارية المختلفة مع أسواق العالم كافة.

التنويع ركيزة أساسية في تنمية الاقتصاد الوطني | أرشيفية

وحققت الدولة في خضم ذلك مكانة الريادة في العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية، فباتت وفق الدراسات الدولية في المرتبة الثانية إقليمياً والعاشرة عالمياً ضمن أقوى دول العالم، كما باتت في المركز الأول عربياً وخليجياً والـ 33 عالمياً كأكثر البلدان التي يرغب الناس في العيش والإقامة والعمل بها، كما تصدرت الإمارات دول العالم للعام الثالث في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2024، كما تحتل الدولة الصدارة عربياً في مؤشر التجارة العالمية إلى جانب مكانتها ضمن قائمة أكبر 10 أسواق ناشئة في العالم، كما تتربع الإمارات على صدارة مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية فيما يتعلق ببيئة وجاذبية الاستثمار.

ومن المنتظر أن تسهم سياسات الدولة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي لها في مواجهة التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية مع مواصلة خطواتها نحو موقع ريادي بين الاقتصادات الأكثر تنوعاً ومرونة على مستوى المنطقة مع الاستمرارية في تعزيز دور القطاعات غير النفطية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي ومساهم كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

وتدعم التوقعات الاقتصادية مواصلة الدولة لنجاحاتها وتعزيز قوة اقتصادها متخطياً كل التقلبات الدولية، ويأتي الأداء المتوقع في العام الجاري، استكمالاً لرحلة النجاحات التي حققتها الدولة خلال عقود بعد أن سجل الاقتصاد الوطني نسب نمو إيجابية على مستوى المؤشرات المبدئية للعام الجاري مدعوماً بمبادرات مبتكرة ومتنوعة لعبت دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة نحو مزيد من النمو المعزز.

1.77 تريليون حجم الناتج المحلي في 2024

10 % مساهمة القطاعات غير النفطية 1971

6.5 مليارات الناتج المحلي عام 1971

77 % مساهمة القطاعات غير النفطية 2024

القطاع العقاري.. 54 عاماً من ابتكار مدن المستقبل

دبي - مشعل العباس

شكل القطاع العقاري أحد أبرز محركات التنمية في الإمارات منذ تأسيسها قبل 54 عاماً، ورسخ مكانته اليوم أحد أكثر القطاعات نمواً وجذباً للاستثمارات في المنطقة والعالم، فقد استطاعت الدولة، عبر رؤية قيادتها، أن تحول المدن الإماراتية إلى مراكز حضرية متقدمة، تجمع بين جودة الحياة، والتخطيط العصري، واستقطاب رؤوس الأموال العالمية، لتواصل الإمارات اليوم ترسيخ نموذجها الفريد في التنمية العمرانية المستدامة.

وخلال السنوات الأخيرة قدم القطاع العقاري أداء استثنائياً، إذ سجلت جميع إمارات الدولة نمواً لافتاً في المبيعات العقارية والقيم الرأسمالية والإيجارات، مدفوعة بارتفاع الطلب من المستثمرين المحليين والدوليين، وتنامي جاذبية الإمارات وجهة آمنة للعيش والاستثمار.

وفي دبي، على سبيل المثال، واصل السوق تحقيق أرقام تاريخية، مع تجاوز قيمة المبيعات العقارية مستويات غير مسبوقة، وبلوغ أسعار الفلل والشقق الفاخرة قمماً جديدة، خصوصاً في مناطق مثل نخلة جميرا ودبي هيلز ووسط مدينة دبي، حيث سجلت عقارات الإمارة خلال السنوات الثلاث الماضية أرقاماً قياسية هي الأعلى تاريخياً، وهي اليوم على أعتاب إنجاز رقم قياسي غير مسبوق يتجاوز الـ600 مليار درهم خلال كامل 2025.

كما شهدت أبوظبي تسارعاً في النشاط العقاري، مدعوماً بنمو الطلب على الفلل والمنازل العائلية، وارتفاع وتيرة المشاريع التطويرية في جزيرة السعديات وجزيرة ياس، وارتفعت مبيعات العقارات في أبوظبي خلال النصف الأول من 2025 بنحو 40% إلى نحو 52 مليار درهم، وسط إقبال ملحوظ على شراء العقارات بالإمارة، لا سيما بالمشاريع الجديد.

وفي الشارقة وعجمان ورأس الخيمة والفجيرة وأم القيوين أسهمت المشروعات السكنية والسياحية الجديدة في توسيع قاعدة الاستثمار العقاري، وجذب شرائح جديدة من المستثمرين، بفضل الأسعار التنافسية والخطط الحكومية المشجعة، وبحسب البيانات الرسمية بلغت تداولات عقارات الشارقة 27 مليار درهم بنمو قوي بلغ 48.1%، خلال النصف الأول 2025.

وشهد سوق العقارات في رأس الخيمة زخماً غير مسبوق في 2025، مدفوعاً بمزيج من الطلب المحلي والعالمي، ومشاريع تطوير ضخمة، وتحولات عمرانية وسياحية جرت بسرعة خلال السنوات الأخيرة، يبدو أن رأس الخيمة باتت تحتل مركزاً متقدماً بين أسواق العقارات في الإمارات ليس فقط كونه خياراً للسكن الاقتصادي أو المتوسط، بل أيضاً كونه خياراً فاخراً، يجمع بين جودة الحياة والبيئة الهادئة والأسعار المناسبة. وتمثل القرارات الاقتصادية والاستثمارية، التي اتخذتها الدولة خلال الأعوام الأخيرة عاملاً أساسياً في تعزيز النمو، بدءاً من رفع نسب التملك الحر للأجانب في العديد من المشاريع والمناطق، ووصولاً إلى الإقامات طويلة الأمد مثل الإقامة الذهبية، والإقامة الخضراء، وبرامج المستثمرين ورواد الأعمال، وأسهمت هذه المبادرات في دعم الاستقرار السكاني وزيادة الطلب على الوحدات العقارية، ما رفع مستويات الثقة لدى المطورين ودفعهم لإطلاق مشاريع نوعية عملاقة. وتقدم الإمارات اليوم نموذجاً متكاملاً في تطوير بنية تحتية ذكية ومستدامة، مع مشاريع ضخمة في الطاقة المتجددة، والتنقل الذكي، وتطوير المدن المستقبلية. وبعد 54 عاماً من المسيرة الاتحادية يقف القطاع العقاري الإماراتي اليوم كونه أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، وركيزة محورية في رؤية الإمارات للخمسين عاماً المقبلة.

600 مليار درهم رقماً قياسياً للمبيعات في 2025 تتأهب دبي لتحقيقه

52 ملياراً مبيعات عقارات أبوظبي في النصف الأول

27 ملياراً تداولات عقارية في الشارقة خلال 6 أشهر بنمو قوي 48.1%

الإمارات تعيد تشكيل اقتصاد الذكاء الاصطناعي في العالم

دبي - عبادة إبراهيم

بينما يتسابق العالم إلى امتلاك أدوات المستقبل تبرز الإمارات باعتبارها أكثر الدول تقدماً وجرأة في الاستثمار بالذكاء الاصطناعي، فقد تجاوزت استثمارات الدولة في هذا القطاع حاجز 543 مليار درهم منذ العام الماضي حتى الآن، في طفرة غير مسبوقة تعكس رؤية اقتصادية واضحة لتأسيس اقتصاد يقوم على البيانات والحوسبة المتقدمة.

وترسخ شركات التكنولوجيا العالمية حضورها في الإمارات بعدما اختارتها مقراً إقليمياً وعالمياً، مستفيدة من بيئة تشريعية مرنة وبنية رقمية تعد من بين الأفضل على مستوى العالم. وتشير التوقعات الاقتصادية إلى أن الذكاء الاصطناعي سيضيف ما يصل إلى 96 مليار دولار (352 مليار درهم) إلى اقتصاد الإمارات بحلول 2030، أي ما يعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي في حينه، وفقاً لتقديرات «برايس ووترهاوس كوبرز»، ويعكس هذا التطور التحول العميق الذي يشهده الاقتصاد الوطني نحو نموذج معرفي يقوم على التكنولوجيا المتقدمة والتحليل الذكي للبيانات.

وتدعم هذه الطفرة الرقمية بنية تحتية رقمية تعد من بين الأقوى عالمياً، فقد جاءت الإمارات الأولى إقليمياً وضمن أفضل 20 دولة عالمياً في مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي

الصادر عن «أوكسفورد إنسايتس». كما وصلت نسبة التحول الرقمي في الخدمات الحكومية إلى 99%، في حين تجاوزت تغطية شبكة الجيل الخامس نسبة 97%، ما يجعل الإمارات من أعلى دول العالم في جاهزية شبكات المستقبل الضرورية لتمكين الذكاء الاصطناعي والتطبيقات فائقة التطور.

وفي قلب هذا التحول تواصل الإمارات تنفيذ مشاريع رقمية ضخمة تعيد تشكيل البنية التحتية للاقتصاد الجديد، وفي مقدمتها مشروع «ستارجيت»، وهو تحالف تكنولوجي رائد يهدف إلى إنشاء منظومة حوسبة فائقة التطور للذكاء الاصطناعي، بما يعزز قدرات الدولة ويرسخ مكانتها مركزاً عالمياً للابتكار المتقدم. وقد ضخت شركات عالمية كبرى مثل «مايكروسوفت» استثمارات تفوق 15.2 مليار دولار في البنية السحابية وتقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الإمارات، ما يعكس الثقة الدولية المتنامية بالبيئة التقنية المتقدمة في الدولة.

وتبرز «مدينة دبي للإنترنت» بوصفها إحدى أهم ركائز الاقتصاد الرقمي في الدولة؛ إذ تضم اليوم أكثر من 4000 عميل من أبرز الشركات العالمية والإقليمية، بما في ذلك شركات من قائمة «فورتشن 500» مثل: «جوجل»، و«ميتا»، و«باي بال»، و«إنفيديا»، و«أوراكل»، إضافة إلى مئات الشركات الناشئة. ويمتد تأثير الذكاء الاصطناعي في الإمارات إلى مختلف القطاعات الحيوية؛ ففي النقل تتقدم دبي بخطوات واثقة نحو منظومة قيادة ذاتية ومرور ذكي. وفي الطاقة تسهم الأنظمة الذكية في رفع كفاءة الاستهلاك. بينما يشهد القطاع المالي طفرة في اعتماد حلول الذكاء الاصطناعي و«البلوك تشين». وبهذا الزخم الكبير تؤكد الإمارات أنها لا تتفاعل مع التحول الرقمي فحسب، بل تقوده وتعيد تشكيله.

543 مليار درهم استثمارات الدولة في الذكاء الاصطناعي منذ 2024

352 ملياراً يضيفها الذكاء الاصطناعي إلى اقتصاد الدولة بحلول 2030

الإمارات أصبحت نموذجاً استثنائياً على المستوى العالمي

54 عاماً من الإنجازات في السياحة والسفر

الإمارات نموذج استثنائي في صناعة السياحة العالمية | أرشيفية

30
مليوناً يزورون الإمارات سنوياً

147
مليون مسافر تستقبلهم مطارات الدولة

257.3
مليار درهم مساهمة السياحة والسفر في الاقتصاد بحصة 13%

30.8
مليون نزيل في فنادق الإمارات خلال 2024

16
مليون نزيل خلال النصف الأول من العام الجاري

189
دولة وقعت معها الإمارات اتفاقيات نقل جوي

دبي - لؤي عبدالله

على مدار 54 عاماً خطت الإمارات خطوات واثقة، لتصبح نموذجاً استثنائياً في صناعة السياحة العالمية، حيث استطاعت أن تحول التحديات إلى فرص، والخيال إلى واقع ملموس، مستقطبة أكثر من 30 مليون زائر سنوياً، ورافعة مكانة مطاراتها، لتصبح محاور عالمية تستقبل نحو 147 مليون مسافر، ما جعلها رائدة في جذب السياح، وتعزيز حركة السفر على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي مطلع الثمانينيات كانت السياحة في الإمارات محصورة على عدد قليل من الفنادق والمناطق الطبيعية، لكن التركيز على تطوير المرافق والخدمات السياحية بدأ يثمر تدريجياً مع افتتاح المطارات الحديثة وشركات الطيران حينها بدأت الدولة تشهد تدفقاً متزايداً من الزوار، خصوصاً من أوروبا وآسيا، وقد أسهم الاستثمار في الفنادق الفاخرة والمنتجعات الشاطئية والصحراوية في جذب شرائح مختلفة من السياح، سواء الباحثين عن الفخامة أو المغامرة.

بصمة مميزة

وخلال التسعينيات وأوائل الألفية الجديدة بدأت الإمارات في وضع بصمتها المميزة في القطاع السياحي من خلال مشاريع استثنائية. شملت تطوير الفنادق والمنتجعات الفاخرة، وإطلاق الجزر وافتتاح مراكز التسوق العالمية والمدن الترفيهية، إضافة إلى مشاريع أيقونية مثل برج خليفة ومنتجع ياس آيلاند، التي شكلت محركات اقتصادية أساسية أسهمت في خلق آلاف الوظائف وتعزيز قطاع الضيافة والطيران، ما جعل الإمارات ضمن أهم 7 وجهات سياحية عالمية في الإنفاق الدولي للسياح، متفوقة على دول سبقتنا في هذا المجال بمئات السنين.

وخلال العقدين الماضيين لعب تطور شبكة النقل الجوي دوراً محورياً في نمو القطاع السياحي، حيث تحولت مطارات دبي وأبوظبي والشارقة إلى محاور عالمية رئيسية، تستقبل أكثر من 147 مليون مسافر سنوياً. وأسهمت شركات الطيران الوطنية مثل «طيران الإمارات»، و«فلاي دبي» و«الاتحاد للطيران»، و«طيران العربية»، في تقديم خدمات فاخرة ومبتكرة، ما جعل السفر إلى الإمارات تجربة استثنائية بحد ذاته.

وأولت الإمارات منذ تأسيسها اهتماماً استراتيجياً بالقطاع السياحي باعتباره محركاً أساسياً لتنويع الاقتصاد الوطني، عبر تبني استراتيجيات ومبادرات استباقية، شملت تطوير البنية التحتية للمطارات، وتعزيز جاذبية المعالم السياحية في الإمارات السبع، إلى جانب دعم الاستثمارات والمشاريع السياحية المتنوعة، ما أسهم في ترسيخ مكانة الدولة وجهة عالمية مفضلة.

خطوات متسارعة

وارتفعت مساهمة قطاع السياحة والسفر في الإمارات خلال عام 2024، لتصل إلى 257.3 مليار درهم (70.1 مليار دولار)، ما يعادل 13% من الاقتصاد الوطني، بزيادة 3.2% مقارنة بعام 2023، و26% مقارنة بعام 2019 ما قبل جائحة «كوفيد19»، لتضع الإمارات ضمن أعلى الدول عالمياً من حيث مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي، بحسب تقرير صادر عن المجلس العالمي للسفر.

وتؤكد المؤشرات الحالية تقدم السياحة الإماراتية بخطوات متسارعة نحو تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للسياحة 2031، والتي تهدف إلى رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 450 مليار درهم، وزيادة عدد نزلاء المنشآت الفندقية إلى 40 مليون سنوياً بحلول العقد المقبل، حيث تواصل الجهود الوطنية تطوير منظومة سياحية متكاملة، تعتمد أفضل الممارسات العالمية، وتفتح المجال أمام الأسواق السياحية الحيوية، لتقديم تجارب وخدمات سياحية متنوعة وشاملة، بما يعزز مكانة الإمارات على خريطة السياحة العالمية.

ومنذ تأسيس الاتحاد تحولت الإمارات من وجهة شبه خالية من السياح إلى مقصد يستقبل أكثر من 30 مليون زائر سنوياً، وفي 2024 استقبلت الفنادق نحو 30.8 مليون نزيل بزيادة 9.5% عن 2023، بينما تجاوز عدد النزلاء في النصف الأول من 2025 أكثر من 16 مليون نزيل بنسبة نمو 5.5%، وتعكس هذه الأرقام نجاح الإمارات في تقديم تجربة سياحية متكاملة.

اتفاقيات

وفي قطاع الطيران وقعت الإمارات اتفاقيات نقل جوي مع 189 دولة، منها 120 اتفاقية، وفق نظام «الأجواء المفتوحة»، و43 اتفاقية جزئية، ما يؤكد الدور المحوري للدولة في تعزيز الترابط الجوي الدولي، وتوسيع شبكة وصلاتها العالمية، وقد ارتفعت حركة المسافرين عبر مطارات الدولة من 114.8 مليون مسافر عام 2015 إلى 147.8 مليون مسافر عام 2024، فيما تجاوزت حركة الطائرات 800 ألف رحلة خلال العام نفسه.

وعلى صعيد بيئة الأعمال شهدت الإمارات تطورات متواصلة في التشريعات والسياسات الاقتصادية، ما عزز جاذبية الدولة للاستثمارات المحلية والدولية في السياحة والسفر والطيران، وتهيئة بيئة تنافسية وفق أفضل الممارسات العالمية، ووصل عدد الرخص التجارية في مجالات السياحة والضيافة والطيران والحلول الرقمية إلى 39546 رخصة حتى منتصف سبتمبر 2025، بنمو 275% مقارنة بمنتصف سبتمبر 2020، ما يعكس ريادة الإمارات بيئة حاضنة للقطاع السياحي.

كما تبنت الدولة سياسات تأشيرات مرنة لتسهيل السفر، تشمل خيارات الدخول المتعدد وفترات إقامة تمتد إلى 30 و60 و90 يوماً، إلى جانب التأشيرات عند الوصول والبوابات الإلكترونية لشركات الطيران، بما يعزز من تكرار الزيارة، ويوفر تجربة سياحية سلسة ومريحة للزوار من مختلف دول العالم.

وبهذه الإنجازات تؤكد كل المؤشرات بأن الدولة باتت أنموذجاً سياحياً عالمياً متكاملاً يعكس الرؤية الطموحة للدولة في الريادة الاقتصادية والسياحية، ويعزز مكانتها أحد أبرز المحاور السياحية في العالم، مواصلة مسيرة الابتكار والتطوير لتحقيق رؤية «نحن الإمارات 2031».

بلغت مساهمته في الناتج المحلي 210 مليارات درهم

القطاع الصناعي قاطرة أساسية للاقتصاد الوطني

جهود متواصلة لتحقيق مستهدفات «مشروع 300 مليار» | أرشيفية

محمد العامري

رضا مسلم

جمال الجروان

دبي - صبري صقر

شهد القطاع الصناعي في الإمارات خلال العقود الخمسة الماضية تطوراً استثنائياً وحقق نقلة نوعية، حيث انتقل من الصناعات الأساسية في السنوات الأولى من عمر الاتحاد، ليصبح اليوم قاطرة للاقتصاد الوطني، وأحد أهم محركات النمو والتنويع الاقتصادي في الدولة، فقد عمل أبناء الإمارات قبل إعلان قيام الاتحاد في صناعة السفن الخشبية وبعض الصناعات اليدوية مثل الخزف والنسيج اليدوي. كما ظهرت أواخر الستينيات مصانع للطابوق لتغطية حاجة قطاع البناء، ومصانع المشروبات الغازية، وصناعات تتعلق بالبناء مثل الطابوق وأنابيب البلاستيك وخزانات المياه وغيرها، واليوم حققت الصناعة الإماراتية قفزات اعتبرها البعض مستحيلة الحدوث وما كانت لتتحقق لولا قيام دولة الاتحاد.

وزارة الصناعة

وشكل قرار تأسيس وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في الإمارات نقطة تحول فارقة عززت تكامل النمو الاقتصادي، وتوطين سلاسل الإمداد، والتحول التكنولوجي، وتمكين الكفاءات الوطنية، وتحسين بيئة الأعمال عبر الأتمتة، ضمن منظومة واحدة تدعم مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة «مشروع 300 مليار»، ومبادرة «اصنع في الإمارات»، لتصل قيمة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي نحو 210 مليارات درهم، ويتم العمل للوصول إلى 300 مليار درهم بحلول 2031.

واهتمت الإمارات بتنمية الصناعة من خلال توفير بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار في الصناعات التحويلية، وسنّت الدولة مجموعة من القوانين والمحفزات التي عززت بيئة الأعمال الصناعية، منها: تحديث الأنظمة الصناعية لجذب المستثمرين، وتطوير تشريعات الملكية الأجنبية الكاملة للشركات، وإصدار قوانين تدعم الابتكار والبحث والتطوير، وتوفير حوافز ضريبية ومحفزات للتمويل الصناعي، وتعزيز أنظمة السلامة والجودة والمعايير الصناعية.

وأكد عدد من الخبراء أن الإنجازات المتحققة في القطاع الصناعي في الإمارات ليست نتيجة جهود عشوائية، بل هي ثمرة رؤية استراتيجية واضحة، ومبادرات عملية موجهة، وتطوير تشريعات وبنى رقمية تدعم التصنيع والنمو المستدام.

ويرى اللواء محمد بن سالم بن كردوس العامري، رئيس مجلس إدارة منصة «صناعة»، أن القطاع الصناعي في الإمارات شهد نقلة غير مسبوقة من النمو والتطور، مدفوعاً بالرؤية الحكيمة لقيادتنا الرشيدة التي وضعت الصناعة الوطنية في صدارة أولويات التنمية الاقتصادية. وأشار إلى أن الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة «مشروع 300 مليار» أسهمت في إرساء دعائم قطاع صناعي متقدم، قادر على المنافسة عالمياً، وتعزيز مكانة الإمارات وجهة رائدة في التصنيع. وقال: أسهم التحول الرقمي المتسارع، والتطور التشريعي، وتسهيل الإجراءات في خلق منظومة صناعية متكاملة تتسم بالكفاءة، وتمهد الطريق نحو اقتصاد متنوع ومستدام. ومن خلال منصة «صناعة»، نواصل دعم وتمكين الشركات الوطنية، وفتح آفاق جديدة أمام المنتج الإماراتي للوصول إلى أسواق محلية ودولية، انسجاماً مع تطلعات الدولة نحو مستقبل أكثر تنافسية وابتكاراً.

وأضاف: في عيد الاتحاد الـ54، نجدد العهد والولاء لقيادتنا الحكيمة، ونؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة العمل لتعزيز حضور الصناعة الإماراتية عالمياً، والمساهمة في بناء اقتصاد وطني قوي يرتكز على المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.

مرحلة جديدة

أكد جمال بن سيف الجروان، الخبير الاقتصادي الأمين العام السابق لمجلس الإمارات للمستثمرين في الخارج، أن قطاع الصناعة في الإمارات حقق خلال السنوات الأربع الماضية قفزات نوعية، مدفوعاً بالاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة «مشروع 300 مليار»، التي أسست لمرحلة جديدة من النمو الصناعي المستدام، كما أسهمت المبادرات المتخصصة التي أطلقتها وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، مثل «اصنع في الإمارات»، و«برنامج المحتوى الوطني»، ومبادرة «برنامج مُصنّعين»، في تعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات الصناعية، ورفع تنافسية المنتجات الوطنية. كما أدى التحول الرقمي الشامل، والتطوير المستمر للتشريعات الصناعية، دوراً محورياً في تهيئة بيئة أعمال أكثر كفاءة ومرونة، ما دعم تسريع وتيرة الابتكار والنمو في مختلف القطاعات الصناعية.

منظومة متكاملة

وقال رضا مسلم، الخبير الاقتصادي المدير العام لشركة «تروث» للاستشارات الاقتصادية والإدارية، لـ«البيان»، إن الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة «مشروع 300 مليار»، ومبادرات مثل «اصنع في الإمارات»، و«برنامج المحتوى الوطني»، أسهمت في خلق منظومة صناعية متكاملة رفعت الطلب على المنتج المحلي، وجذبت استثمارات ضخمة، ورسّخت مكانة الدولة مركزاً صناعياً إقليمياً متقدماً. وأضاف أن التجربة الإماراتية الصناعية تتميز عن بقية دول مجلس التعاون بعدة عناصر، أبرزها تنوّع الصناعات، مثل الألمنيوم، والأدوية، والدفاع، والتكنولوجيا المتقدمة، والكابلات، والأغذية، وغيرها، وتطوير البنية التحتية الصناعية والمناطق الحرة، واعتماد نموذج تصنيع يرتكز على الثورة الصناعية الرابعة، والملكية الأجنبية 100 %، إضافة إلى منظومة تشريعية مرنة تُعدّ من الأكثر تطوراً في المنطقة. وقال: إن التجربة الصناعية الإماراتية لم تعد مجرد دعم للاقتصاد، بل أصبحت قوة قيادية في الاقتصاد الوطني، ورافعة للتنويع، ومختبراً للابتكار الصناعي في المنطقة، ومع احتفال الإمارات بعيد الاتحاد الـ54، يواصل هذا القطاع دوره الحيوي في بناء اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة، يقوده الاستثمار والابتكار ورؤية الدولة للخمسين عاماً المقبلة.

الإمارات تنافس عالمياً بالطرق والموانئ والمطارات

170
ملياراً لتنفيذ مشاريع النقل والطرق حتى 2030

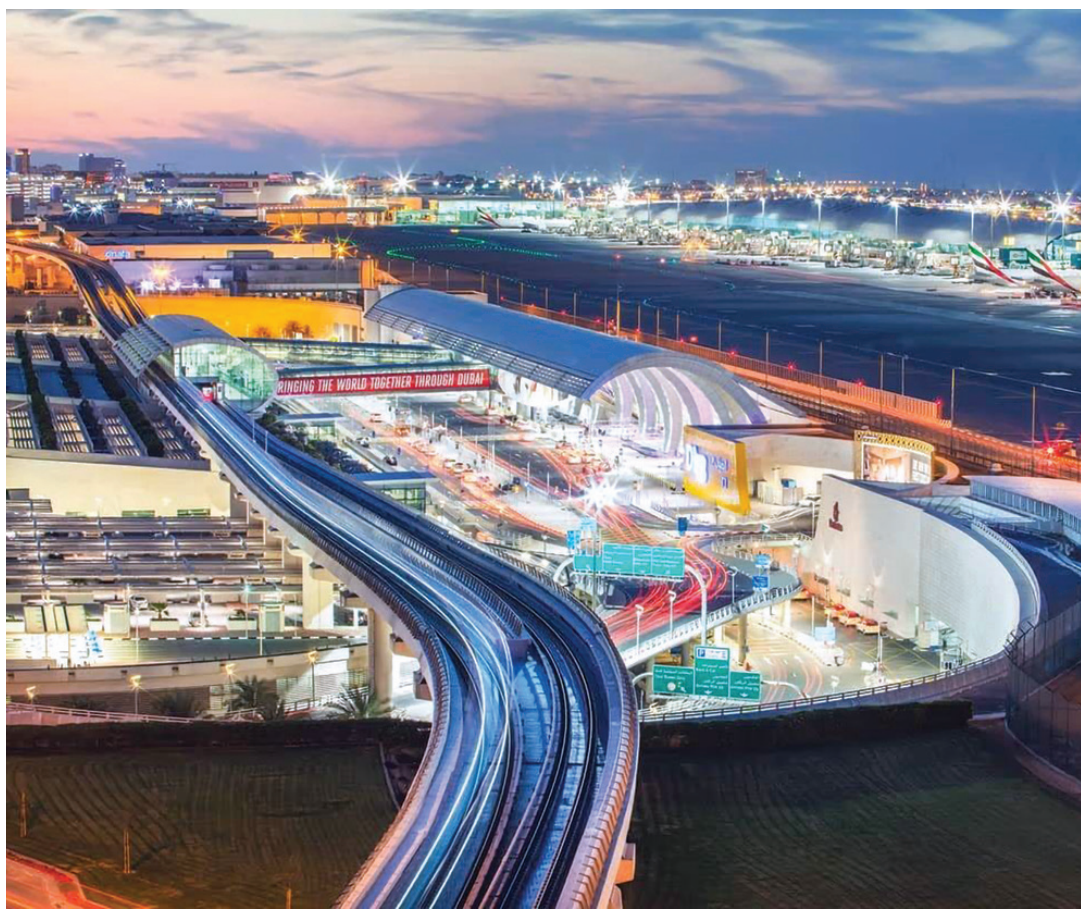

دبي - سعيد الوشاحي

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 وضعت القيادة الرشيدة تطوير البنية التحتية في مقدمة أولوياتها، إدراكاً منها أن بناء دولة عصرية قادرة على المنافسة يتطلب إنشاء شبكة طرق متطورة وموانئ ومطارات متقدمة ومنشآت خدمية قادرة على تلبية احتياجات المجتمع والاقتصاد، وقد كان هذا التوجه جزءاً أصيلاً من رؤية القادة المؤسسين الذي آمنوا بأهمية أن تمتلك الدولة بنية أساسية قوية تفتح الأبواب أمام التنمية الشاملة، وتمهد الطريق أمام بناء مجتمع مزدهر.

جودة الطرق

وعلى مدار العقود الماضية، عملت القيادة الرشيدة بنهج التطوير المستمر لكافة مرافق البنية التحتية، فشهدت الدولة توسعاً متسارعاً في مشاريع النقل والطرق والجسور والأنفاق والموانئ والمطارات، وانتقلت من مرحلة التأسيس إلى مرحلة الريادة العالمية في مجال البنية التحتية، لتصبح اليوم واحدة من أفضل دول العالم في جودة الطرق والخدمات والاتصالات والتحول الرقمي، مستفيدة من التخطيط الاستراتيجي والاستثمار الحكومي الضخم واعتمادها على أحدث الممارسات العالمية.

وحرصت القيادة الرشيدة منذ السنوات الأولى لقيام الاتحاد على إنشاء شبكة طرق حديثة تربط إمارات الدولة ببعضها، وتربط المدن بالمناطق الصناعية والاقتصادية، ما أسهم في تسهيل الحركة التجارية والتنقل اليومي بين مختلف المناطق، ومع مرور الوقت، ازداد حجم الاستثمارات في هذا القطاع بشكل كبير، فتطورت شبكات الطرق حتى وصلت إلى مستوى جعل الدولة تتصدر لسنوات عدة المؤشرات العالمية في جودة الطرق، وهو ما أكده المنتدى الاقتصادي العالمي الذي صنف الإمارات ضمن الدول العشر الأولى عالمياً في جودة البنية التحتية للنقل، مع تحقيقها المركز الأول عالمياً في جودة الطرق في أكثر من تقرير خلال السنوات الأخيرة.

وترجع هذه المكانة إلى الالتزام الصارم بمعايير تصميم وتنفيذ وصيانة الطرق، وإلى اعتماد أنظمة النقل الذكية التي تراقب الحركة المرورية وتديرها بفعالية وتستخدم الذكاء الاصطناعي في تحسين الانسيابية وتقليل الازدحام ورفع مستوى السلامة. وإلى جانب ذلك أولت القيادة الرشيدة اهتماماً كبيراً بتطوير الجسور والأنفاق لما لها من دور أساسي في تعزيز حركة النقل داخل المدن وبينها، وخاصة في المناطق ذات الكثافة المرورية أو القريبة من السواحل والموانئ، وشهدت إمارات الدولة تنفيذ مشروعات عملاقة للجسور متعددة المسارات والأنفاق العميقة، الأمر الذي جعل النقل البري أكثر سلاسة وسرعة، مع توفير بيئة مرورية آمنة تتوافق مع أعلى معايير السلامة العالمية، وعكست هذه المشروعات الرؤية المستقبلية التي تتبناها الدولة لتوفير بنية تحتية طويلة الأمد وقادرة على تلبية احتياجات النمو السكاني والتوسع الاقتصادي.

شبكة عالمية

أما المطارات فقد شكلت جزءاً أساسياً من استراتيجية الدولة لتعزيز موقعها العالمي كمركز محوري للطيران والسفر، فقد أصبح مطار دبي الدولي الأكثر ازدحاماً في العالم من حيث حركة المسافرين الدوليين لسنوات متتالية بفضل قدرته التشغيلية العالية ووجود شبكة عالمية ضخمة من الرحلات التي تربطه بمختلف وجهات العالم، وتم تزويد المطار بأحدث التقنيات، مثل البوابات الذكية وأنظمة التعرف على الوجوه والروبوتات الخدمية، ما جعل تجربة السفر عبره أكثر سهولة وسرعة.

> تأسيس متين ورؤية مستقبلية قادت الإمارات إلى بنية تحتية عالمية المستوى
>
> توسع متسارع لمشاريع النقل والطرق والموانئ والمطارات منذ قيام الاتحاد
>
> الدولة تتصدر لسنوات عدة المؤشرات العالمية في جودة الطرق
>
> سياسات متقدمة تبنتها الدولة بهدف تقليل الانبعاثات الكربونية

كما يشكل مطار أبوظبي الجديد «مطار زايد الدولي»، نموذجاً لمطار المستقبل بتصميمه الحديث الذي يعتمد على الأتمتة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وقدرته على استيعاب ملايين المسافرين سنوياً بكفاءة عالية، إضافة إلى الالتزام بالاستدامة عبر استخدام أنظمة ذكية لإدارة الطاقة والمياه والنفايات.

أنظمة ذكية

وفي مجال الموانئ لعبت الإمارات دوراً رائداً في تطوير منشآت بحرية تعد اليوم من الأهم إقليمياً وعالمياً، ويبرز ميناء جبل علي في دبي باعتباره أحد أكبر الموانئ في العالم وأكبر ميناء بحري في الشرق الأوسط، حيث يشكل محوراً رئيسياً في حركة التجارة العالمية، ويتميز الميناء بامتلاكه بنية تشغيلية متقدمة تعتمد على الأتمتة والأنظمة الذكية في عمليات الشحن والتفريغ والتخزين، إضافة إلى وجود مناطق لوجستية متكاملة تدعم حركة التجارة والصناعة، كما يعد ميناء خليفة في أبوظبي من أكثر الموانئ تطوراً، حيث يستخدم تقنيات تشغيل آلية متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والروبوتات، ما يعزز موقع الإمارات كمركز عالمي للخدمات اللوجستية ويدعم رؤيتها نحو تنويع الاقتصاد.

ومع تقدم العالم نحو الاقتصاد الرقمي، أدركت الإمارات مبكراً أهمية تطوير البنية التحتية الرقمية وبناء شبكة اتصالات قادرة على مواكبة التحول التكنولوجي السريع، واستثمرت الدولة في شبكات الجيل الخامس، وأنظمة الحوسبة السحابية، والبنى الرقمية المرتبطة بالخدمات الحكومية، ونتيجة لذلك، حققت الإمارات المركز الأول عالمياً في مؤشر البنية التحتية للاتصالات لعام 2024 بنسبة 100%، كما احتلت المركز الأول عالمياً في سرعة الإنترنت على الهاتف المتحرك وفق مؤشر أوكلا، وهو مركز حافظت عليه في تحديثات 2025، مما يعكس الجودة العالية لشبكات الاتصالات والاستثمار المستمر في تحديثها.

كما حققت الدولة نتائج متميزة في تقرير الأمم المتحدة لمسح الحكومة الإلكترونية 2024، حيث حصلت على درجات كاملة في مؤشر المحتوى الرقمي والمعرفة الرقمية والإطار التنفيذي للخدمات الرقمية، ما يجعلها ضمن أعلى الدول في كفاءة وتطور الخدمات الحكومية الرقمية.

تنقل ذاتي القيادة

ولا يمكن الحديث عن منجزات البنية التحتية في الدولة منذ عام 1971 دون الإشارة إلى التزامها العميق بالاستدامة، حيث تبنت الإمارات منذ بدايتها سياسات متقدمة تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتم تطبيق معايير البنية الخضراء في مشاريع الطرق والمباني، والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية في عمليات الإضاءة وإدارة المرافق.

كما تم تعزيز استخدام وسائل النقل الكهربائية، وإنشاء شبكات لمحطات الشحن في المدن الكبرى، وتعد الإمارات من أوائل الدول التي تبنت تقنيات المركبات ذاتية القيادة، فقد أجرت تجارب تشغيلية ناجحة في أبوظبي ودبي، وأعلنت خططها لتشغيل جزء من وسائل النقل إلى ذاتية القيادة تجارياً ابتداء من العام المقبل، كما توسعت في استخدام الحافلات الكهربائية التي تعمل بأنظمة ذكية تقلل من استهلاك الطاقة والانبعاثات.

وإلى جانب ذلك، عملت الدولة على إطلاق قطار الاتحاد الذي يعد من أبرز المشاريع المستقبلية التي تعكس رؤية الدولة في تطوير منظومة نقل متكاملة ومستدامة، فالمشروع الذي يربط إمارات الدولة ببعضها، وسيتم تشغيله قريباً سيمتد لاحقاً ليربط الإمارات بدول مجلس التعاون، وسوف يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي ودعم سلاسل التوريد وتقليل تكاليف النقل بين المناطق الصناعية والموانئ.

نقل مستدام

ويشكل مترو دبي مثالاً عالمياً في النقل الحضري الحديث، إذ يعتبر من أوائل خطوط المترو في العالم التي تعمل دون سائق، وقد أثبت نجاحه من خلال نقله مئات الملايين من الركاب بكفاءة عالية ودقة في المواعيد، أما ترام دبي، فهو يعد الأول عالمياً الذي يعمل بالطاقة الأرضية دون الحاجة لأسلاك علوية، مما يجعله نموذجاً حديثاً للنقل المستدام داخل المدن. وبجانب هذه الإنجازات المتسارعة وضعت الدولة طموحاً جديداً يقوم على تنفيذ حزمة من المشاريع الوطنية على المستويين الاتحادي والمحلي في مجال النقل والطرق بقيمة إجمالية تزيد على 170 مليار درهم لغاية عام 2030، بهدف تخفيف الازدحامات المرورية، وتعزيز كفاءة التنقل بين إمارات الدولة.

وبهذه المنجزات تواصل دولة الإمارات تثبيت مكانتها في صدارة مؤشرات البنية التحتية، حيث تقدم ترتيب الدولة إلى المركز السابع عالمياً في تقرير التنافسية العالمي 2024 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا، وجاءت ضمن الدول العشر الأولى عالمياً في أكثر من 90 مؤشراً رئيسياً وفرعياً، كما حققت الدولة المركز الأول عالمياً في 20 مؤشراً من مؤشرات الجاهزية لفرص المستقبل، وهو ما يعكس مدى تطور بنيتها التحتية الرقمية واللوجستية وقدرتها على مواكبة التحولات العالمية. تؤكد المنجزات التي تحققت منذ قيام الاتحاد أن دولة الإمارات لا تنظر إلى البنية التحتية باعتبارها مجرد طرق أو مبان أو منشآت خدمية، بل باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي، والركيزة التي تعزز جودة الحياة، والعامل الذي يجعل الدولة بيئة جاذبة للاستثمارات العالمية، ومع دخول الدولة مرحلة جديدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتقنيات المستقبلية والتحول نحو النقل الذاتي والمستدام، فإن البنية التحتية الإماراتية تبدو اليوم أكثر جاهزية من أي وقت مضى لاستيعاب هذه التحولات وتعزيز مكانة الدولة على خريطة التنافسية العالمية.

91%
تملّك المساكن بين المواطنين وهي من الأعلى عالمياً

إسكان المواطنين.. الأسرة أولاً في مسيرة التطور الوطني

دبي - سعيد الوشاحي

يحظى قطاع الإسكان في الإمارات بمكانة محورية جعلته إحدى أبرز ركائز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فمنذ اللحظات الأولى لقيام الاتحاد، أدركت القيادة الرشيدة أن توفير المسكن الملائم للمواطن يشكل أساس الاستقرار الأسري، وبداية الطريق نحو حياة كريمة تتوافق مع رؤية الدولة في بناء مجتمع متماسك ينعم بالرفاهية ويشارك بفاعلية في مسيرة التطور الوطني.

ومن هذا المنطلق، وجهت الدولة استثمارات ضخمة بمليارات الدراهم نحو تطوير مشاريع إسكانية واسعة النطاق، شملت إنشاء وحدات سكنية عصرية، وتخصيص أراضٍ مجهزة بأرقى البنى التحتية، في خطوة تعكس التوجه الاستراتيجي نحو تعزيز جودة الحياة وتوفير بيئات سكنية آمنة ومتكاملة للمواطنين.

قفزات نوعية

على مدى العقود الخمسة الماضية، شهد قطاع الإسكان قفزات نوعية، نقلته من مرحلة بناء المساكن الشعبية المنتشرة في مناطق متفرقة، إلى إنشاء مجتمعات سكنية متكاملة تعتمد أحدث المعايير العمرانية وتقنيات البناء الذكي.

وتضم هذه المجتمعات مرافق خدمية متكاملة تشمل المدارس، والمراكز الصحية، والمساجد، والحدائق، والمرافق التجارية والترفيهية، إضافة إلى شبكات طرق ومواصلات حديثة، وبنية تحتية رقمية تواكب توجهات الدولة في الاستدامة والتحول الذكي.

النهضة الإسكانية التي حظي بها المواطنون لم تكن وليدة الصدفة، بل جاءت نتيجة رؤية استراتيجية بعيدة المدى جعلت من الإسكان مشروعاً وطنياً مستداماً، تستند إليه السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز تماسك المجتمع الإماراتي واستقراره، وإيجاد بيئات سكنية جاذبة ومزدهرة ترفع من جودة حياة المواطنين. وانطلاقاً من ذلك، تواصل الدولة العمل حتى شملت النهضة الإسكانية مختلف فئات المجتمع.

حلول مرنة

ولضمان استدامة هذا التقدم، خصصت الميزانيات الاتحادية والمحلية سنوياً مبالغ ضخمة لبرامج الإسكان، إدراكاً من القيادة الرشيدة بأن توفير المسكن الملائم ليس مجرد خدمة حكومية، بل ركيزة أساسية في بناء مجتمع متماسك وقادر على التطور.

وأسهم هذا الاستثمار المستمر في توفير حلول سكنية مرنة تستجيب للنمو السكاني وتحقق التوازن العمراني في مختلف المناطق. وتعتمد الدولة نماذج متنوعة تلائم مستويات واحتياجات المواطنين، من بناء مساكن جاهزة إلى توفير أراضٍ سكنية مجهزة بالبنية التحتية، مروراً بمنح القروض السكنية المدعومة التي يتم تسديدها بشروط ميسرة، إضافة إلى خيارات للبناء الذاتي وشراء المساكن الجاهزة. كما تعتمد الإمارات نهج الشراكة مع القطاع المصرفي عبر برامج تمويل مشتركة، ما يسمح بتسريع حصول المواطنين على السكن.

وتشمل السياسات الإسكانية الحديثة معايير مرنة تراعي احتياجات الأسر الكبيرة والممتدة، وأوضاع كبار السن، بما يسهم في تعزيز الترابط الاجتماعي داخل المجتمع.

وتشير بيانات العام الحالي إلى أن نسبة تملك المساكن بين المواطنين بلغت نحو 91%، وهي من أعلى النسب عالمياً، ما يعكس فاعلية السياسات الإسكانية وقدرتها على توفير السكن لغالبية الأسر الإماراتية. وتوضح البيانات أن الدولة قدمت ما يقارب 221 ألف مساعدة سكنية بقيمة إجمالية بلغت 236 مليار درهم، وهو رقم يكشف حجم التزام القيادة الراسخ بتعزيز الأمن السكني للمواطنين.

مبادرات وطنية

رغم الإنجازات الكبيرة، تتعامل القيادة الرشيدة مع الإسكان بصفته ملفاً ديناميكياً يتطلب تطويراً مستمراً، حيث تظهر السياسات والمبادرات الوطنية المتواصلة التزام الدولة بتطوير رؤية استراتيجية واضحة ومتكاملة، تعزز الرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة، بهدف جعل الإمارات نموذجاً يحتذى في المنطقة والعالم.

ومن هذا المنطلق، جاءت السياسة الوطنية للمجتمعات السكنية الحيوية، والتي تتضمن مجموعة من الضوابط والمعايير الخاصة بالمجتمعات السكنية في الدولة، وذلك لتطوير وتعزيز التجارب الحياتية، وتقديم نموذج جديد في الحياة بما يتوافق مع رؤية الإمارات وأجندتها الوطنية وصولاً إلى مئوية الإمارات 2071.

وتركز السياسة الوطنية على تحديد مبادئ ومعايير جديدة لتوفير مجتمعات سكنية تعزز جودة حياة السكان والمجتمع، بما ينسجم مع أهداف الأجندة الوطنية لجودة الحياة، لتطوير مدن ومجتمعات حيوية ذات مرافق وبنية تحتية متكاملة، وترسيخ ثقافة وطنية تشجع الترابط المجتمعي ونمط الحياة الصحي والنشط.

سياسات تمويلية

وتجسد السياسة الجديدة لقروض الإسكان الحكومي الاتحادي، التي اعتمدت عام 2022، حرص القيادة المستمر على إسعاد المواطنين، حيث توفر التمويل من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والمصارف الوطنية، بما يدعم المستهدفات المرتبطة بتقليص فترة الانتظار للطلبات.

221.000
مساعدة سكنية قدمتها الدولة بقيمة 236 مليار درهم

استثمارات ضخمة بمليارات الدراهم لتطوير مشاريع إسكانية واسعة النطاق

رغم الإنجازات الكبيرة.. القيادة تتعامل مع الإسكان بصفته ملفاً ديناميكياً يتطلب تطويراً مستمراً

13.000
قرار إسكاني بتكلفة 11.5 مليار درهم مستهدفات «برنامج التمويل» ما بين 2022 و2026

13
مجتمعاً سكنياً جديداً أعلنت أبوظبي مؤخراً عن اتفاقيات لتطويرها بتكلفة تقديرية 106 مليارات درهم

25.000
وحدة سيتم بناؤها خلال السنوات الخمس المقبلة وتطوير 14 ألف أرض سكنية

ويستهدف برنامج التمويل الإسكاني إصدار 13 ألف قرار إسكاني خلال الفترة 2022 - 2026 بتكلفة 11.5 مليار درهم، لتلبية الاحتياجات المستقبلية لمواطني الدولة، والتي تهدف بمجملها إلى تعزيز الاستقرار الأسري وتحقيق الرخاء والحياة الكريمة والآمنة للمواطنين.

حزم متنوعة

ترجمت دفعة المبادرات الطموحة للعام الجاري (عام المجتمع)، أهمية ملف الإسكان في توجيهات القيادة الرشيدة لتسريع الإجراءات، وتحديث المنظومة الرقمية، وتوفير حزم متنوعة من التمويلات الجديدة.

كما تم تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمطورين العقاريين لتوفير حلول مبتكرة وأسعار أفضل للمواطنين، مع توجيه فرق العمل لإنشاء مرصد وطني للبيانات الإسكانية يربط الجهات الحيوية في الدولة، بما يشمل بيانات حضرية وسكانية وائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة، وهو خطوة استراتيجية نحو تبني التخطيط الذكي القائم على البيانات.

إنجازات محلية

وعلى المستوى المحلي، تواصلت الجهود لتوفير الحلول الإسكانية، حيث واصلت أبوظبي تنفيذ مشاريع إسكانية ضخمة تهدف إلى توفير آلاف المساكن الحديثة للمواطنين، وأعلنت مؤخراً عن اتفاقيات لتطوير 13 مجتمعاً سكنياً جديداً توفر ما يزيد على 40 ألف وحدة وأرض سكنية، بتكلفة تصل إلى 106 مليارات درهم، وتشمل هذه المشاريع بناء 25 ألف وحدة خلال السنوات الخمس المقبلة، إضافة إلى تطوير أكثر من 14 ألف أرض سكنية.

تسهيلات مالية

كما اعتمدت الإمارة تسهيلات مالية جديدة تشمل دعماً مجتمعياً بقيمة 250 ألف درهم تخصم من قيمة القروض السكنية، وتمديد فترة سداد القروض إلى 30 عاماً للتخفيف عن المواطنين، وقد شهد عام 2025 صرف حزمتين من المنافع السكنية بقيمة 11.38 مليار درهم استفاد منها 7218 مواطناً، إضافة إلى استمرار العمل على تطوير 45 ألف منفعة سكنية يتوقع الانتهاء منها بحلول 2029.

وفي دبي، يتواصل العمل على بناء نموذج حضري واجتماعي متطور يضع المواطن في قلب التخطيط، وشهد العام الحالي الإعلان عن مشاريع إسكانية بقيمة 5.4 مليارات درهم تشمل 3004 مساكن جديدة، فضلاً عن اعتماد حزمة إسكانية بقيمة تزيد على 2 مليار درهم تضم أكثر عن 1100 وحدة في مناطق مختلفة، كما وقعت الإمارة اتفاقية لتنفيذ مشروع إسكان ميسر يوفر في مرحلته الأولى أكثر من 17 ألف وحدة للكفاءات العاملة، وبلغ عدد التسهيلات السكنية المقدمة من مؤسسة محمد بن راشد للإسكان خلال النصف الأول من العام الجاري نحو 3027 تسهيلاً بقيمة فاقت 1.725 مليار درهم.

وفي الشارقة، واصل المجلس التنفيذي تعزيز منظومة الإسكان من خلال اعتماد الدفعة الأولى من منح الأراضي السكنية والاستثمارية لـ2000 مستحق موزعين على مدن الإمارة، إضافة إلى تخصيص 335 مليون درهم لدعم 431 أسرة من الحالات الحرجة، وتسليم مساكن جاهزة لجميع المستفيدين، كما تعمل الإمارة على إعداد دراسة إسكانية شاملة تمتد حتى العام 2050 تهدف إلى وضع خطة طويلة المدى تستند إلى تقييم دقيق لقطاع الإسكان واستشراف الاحتياجات المستقبلية المتوقعة، مع التركيز على تبني تقنيات بناء حديثة ومستدامة تسهم في تطوير القطاع وتحسين كفاءته.

رؤية مستقبلية

تواصل دولة الإمارات ريادتها في ملف الإسكان بمتابعة حثيثة من قبل القيادة الرشيدة، ضمن استراتيجية وطنية متكاملة تستهدف تطوير قطاع الإسكان في مناطق الدولة كافة، بما يخدم المواطنين ويحافظ على ديمومة الاستقرار والرفاهية. ويعد قطاع الإسكان أحد أهم مسارات النموذج التنموي، والمحرك الرئيس لمحاور التنمية المستدامة كافة، وصولاً إلى تحقيق مئوية الإمارات 2071.

صحة الإنسان ونوعية حياته

«بوصلة» مسيرة الإمارات التنموية

دبي - نورا الأمير

في رؤية فريدة ونهج استثنائي، أعادت دولة الإمارات صياغة مفهوم الصحة من خدمة أساسية إلى مشروع وطني شامل محوره الإنسان، لتتحول خلال عقود قليلة من مراكز محدودة وإمكانات بسيطة إلى منظومة صحية متقدمة، تتطلع بثقة لأن تكون ضمن أفضل 15 نظاماً صحياً في العالم بحلول عام 2031، وتغرس في الوقت نفسه ثقافة الوقاية وجودة الحياة بوصفهما جزءاً أصيلاً من هوية المجتمع ونهجه في التنمية المستدامة.

ويعكس حجم الإنفاق على الصحة وقوة الاستثمارات المستقبلية المكانة المحورية للقطاع الصحي في مسيرة التنمية الوطنية، إذ تظهر التقديرات الصادرة عن تقرير «ألبن كابيتال» أن الإنفاق على الرعاية الصحية في الدولة مرشح للوصول إلى نحو 150.8 مليار درهم بحلول عام 2029، بمعدل نمو سنوي مركب يناهز 6.7%.

وقد وضعت دولة الإمارات صحة الإنسان ونوعية حياته كـ«بوصلة» لمسيرتها التنموية، فلم يكن المسار الصحي في الدولة مجرد بناء مستشفيات أو توفير أجهزة، بل كان رحلة تحوّل نوعي مدفوعة برؤية القيادة الرشيدة، التي أدركت أن جودة الحياة تبدأ من العافية، وخلال خمسة عقود، انتقلت الإمارات بالرعاية الصحية من بدايات متواضعة إلى منظومة مرنة وشاملة.

بدايات واعدة

منذ البدايات الأولى في أربعينيات القرن الماضي، مثّل افتتاح أول مركز صحي في منطقة الرأس بدبي عام 1943، ثم مستشفى آل مكتوم عام 1951، ملامح واضحة على وعي مبكر بأهمية تأسيس بنية صحية مؤسسية رغم قلة الموارد وصعوبة الظروف آنذاك، ومع إنشاء مستشفى الواحة في العين عام 1960 ثم المستشفى المركزي عام 1968، اتسع نطاق الخدمات العلاجية بشكل نوعي، لتتهيأ الأرضية اللازمة لانطلاقة أكثر شمولاً مع قيام دولة الاتحاد.

ومع إعلان اتحاد دولة الإمارات في الثاني من ديسمبر 1971، فتحت صفحة جديدة للقطاع الصحي الوطني، فجاء تأسيس وزارة الصحة عام 1972 ليكون الإطار المنظم لسياسات الرعاية الصحية، وإدارة المستشفيات الحكومية، وتنظيم المهن والمنشآت الطبية في مختلف الإمارات. عملت الوزارة على توسيع شبكة المستشفيات والمراكز الصحية، وتعزيز الرعاية الأولية، وإطلاق برامج وطنية للتطعيم ومكافحة الأمراض المعدية، ما أسهم في اختفاء أو تراجع أمراض كانت شائعة، بالتوازي مع استقطاب كفاءات طبية عالمية وتدريب كوادر وطنية، وبناء منظومة تنظيمية تحكم جودة الخدمات وكفاءة التشخيص والعلاج.

في جوهر هذه النهضة يقف القائد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الذي وضع صحة الإنسان في قلب مشروع بناء الدولة، فدعم إنشاء المستشفيات الحديثة وتوفير العلاج للمواطنين والمقيمين على حد سواء، باعتبار أن الإنسان المعافى هو القادر على حمل مسؤوليات التنمية. وعلى نهجه تسير القيادة الرشيدة اليوم، إذ أُدرج مستقبل الرعاية الصحية ضمن أولويات الخطط الاستراتيجية للدولة، من رؤية «نحن الإمارات 2031» والاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة 2031، وصولًا إلى «مئوية الإمارات 2071» التي تهدف إلى أن تكون الدولة الأفضل في العالم، بما في ذلك في جودة الرعاية الصحية ومؤشراتها.

أجندة وطنية

وقد أولت الأجندة الوطنية والاستراتيجيات الصحية المتعاقبة اهتماماً خاصاً بالصحة الوقائية، من خلال العمل على الحد من أمراض السرطان، والسكري، وأمراض القلب والأوعية الدموية، والأمراض المرتبطة بنمط الحياة الحديث، إلى جانب الحد من انتشار التدخين، ورفع جاهزية النظام الصحي للتعامل مع الأوبئة والمخاطر الصحية الطارئة. وانطلقت بالتوازي تشريعات اتحادية تنظم المسؤولية الطبية وحقوق المريض، وترسخ بيئة قانونية تضمن سلامة الخدمات وتحفز التطوير المستمر في المرافق الصحية الحكومية والخاصة. ومع تسارع التحولات الرقمية عالمياً، تبنت دولة الإمارات مشاريع طموحة في مجالات الصحة الإلكترونية والطب الرقمي والذكاء الاصطناعي، لتحدث نقلة نوعية في طريقة تقديم الخدمات الصحية، سواء عبر السجلات الطبية الموحدة، أو التطبيقات الذكية، أو المنصات الرقمية للتطبيب عن بعد، أو الأنظمة التحليلية التي تعين صانعي القرار على استشراف المخاطر الصحية مبكراً. ونتيجة لذلك، بات المجتمع أكثر وعياً بأهمية الوقاية، والفحص المبكر، وأنماط الحياة الصحية، ما يدعم بناء منظومة صحية مستدامة قادرة على مواكبة المستقبل.

وعلى امتداد العقود الماضية، شهدت الدولة توسعاً أفقياً ورأسياً في إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة والعامة، لتغطية مختلف المناطق الجغرافية، وضمان وصول الخدمة الطبية إلى كل السكان بمعايير موحدة، تواكب ذلك مع اعتماد معايير اعتماد دولية للمرافق الصحية، حتى أصبحت الإمارات في صدارة دول العالم من حيث عدد المنشآت الصحية الحاصلة على اعتماد دولي، فضلاً على تبوّئها موقعاً متقدماً كونها وجهة إقليمية وعالمية للسياحة العلاجية، بفضل توافر مستشفيات تخصصية وبنية ضيافة متكاملة وخدمات طبية عالية الكفاءة.

كما يُتوقع أن يرتفع الطلب على أسرّة المستشفيات إلى نحو 21,767 سريراً بحلول العام نفسه، ما يعني الحاجة إلى مئات الأسرّة الإضافية خلال الفترة من 2024 إلى 2029 لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات العلاجية والتأهيلية، وبتكامل ذلك مع حراك استثماري واسع، إذ تشير البيانات إلى وجود أكثر من 700 مشروع رعاية صحية قيد التطوير بإجمالي استثمارات تقارب 60.9 مليار دولار، تشمل مستشفيات تخصصية جديدة، ومراكز بحثية متقدمة، ومرافق متطورة للطب الوقائي والعلاجي وإعادة التأهيل. وتسير الحكومة بخطى متسارعة في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتوسيع مسار الخصخصة المنضبطة، بما يتيح استقطاب خبرات استثمارية وإدارية عالمية، ويرسخ نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير وتشغيل المستشفيات والخدمات الطبية.

تشريعات داعمة

وفي جانب السياسات، أسهمت لوائح التأمين الصحي الإلزامي التي تغطي إمارات الدولة، وازدهار السياحة العلاجية، وارتفاع متوسط الأعمار وزيادة نسبة كبار السن في المجتمع، في رفع الطلب على خدمات الرعاية الصحية المتقدمة وطويلة الأمد. ومن المتوقع أن يرتفع الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للتقرير من نحو 5.5% عام 2024 إلى 5.8% عام 2029، ما يعكس التزاماً حكومياً واضحاً بمواصلة الاستثمار في صحة الإنسان بوصفها استثماراً في رأس المال البشري وتنمية المجتمع.

وعلى مستوى المشاريع الريادية، شهدت السنوات الأخيرة إطلاق مبادرات اتحادية أحدثت تحولاً نوعياً في بنية القطاع الطبي، من أبرزها للذكر لا الحصر «مشروع الجينوم الإماراتي» الذي أسّس لمرحلة متقدمة في مجال الطب الدقيق، من خلال إنشاء قاعدة بيانات جينية وطنية تساعد على فهم الأمراض الوراثية وتطوير علاجات وقائية وعلاجية مخصصة للفرد، كما عززت المبادرة الوطنية للتبرع بالأعضاء ثقافة العطاء الإنساني، وأسهمت في إنقاذ أرواح مرضى يواجهون فشلاً عضوياً، ضمن منظومة متكاملة للتبرع والزرع تُطبق أعلى المعايير الطبية والأخلاقية.

تحول رقمي

بالتوازي، توسعت الدولة في مشاريع التحول الرقمي الصحي، عبر تطوير السجلات الطبية الموحدة، وتعزيز قدرات المختبرات المرجعية الوطنية، وإنشاء مرافق تخصصية في عدد من إمارات الدولة لضمان توزيع الخدمات العلاجية وعدم تمركزها جغرافياً، كما أطلقت مشاريع نوعية من مستشفيات ومراكز عالية التخصص مثل مستشفى حمدان بن راشد للسرطان، ومستشفى لاندمارك التخصصي في مدينة خليفة، ومدينة الشيخ شخبوط الطبية، وعدد من مراكز أمراض الجهاز الهضمي والأورام والتخصصات الدقيقة في دبي وأبوظبي، في إطار رؤية تجعل من التخصصية الطبية رافعة رئيسية لرفع جودة العلاج.

ويمضي القطاع الصحي الإماراتي بخطى متصاعدة نحو توظيف الذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية ركيزة أساسية في كل مشروع تطوير أو تحديث، بدءاً من نظم دعم القرار الإكلينيكي، مروراً بالتصوير الطبي والتحاليل المعمقة، ووصولاً إلى إدارة الموارد والتنبؤ بالاحتياجات الصحية، وتعمل الجهات الصحية على رفع كفاءة الكوادر الوطنية في هذه المجالات، وتعزيز الشراكات البحثية مع الجامعات والمؤسسات العلمية العالمية .

تكامل مؤسسي

وتستمد المنظومة الصحية قوتها من التكامل المؤسسي بين الجهات الاتحادية والمحلية، حيث تعمل وزارة الصحة والجهات الصحية في كل إمارة ضمن إطار وطني موحد، يقوم على سياسات مشتركة، وتشريعات حديثة، وأنظمة رقمية مترابطة تتيح تبادل البيانات الصحية بشكل آمن وسريع. هذا التناغم ساعد على توحيد معايير الجودة، ورفع الجاهزية في مواجهة الجوائح والأزمات الصحية .

صدارة إماراتية

وتشير البيانات الرسمية إلى أن الإمارات تتصدر دول المنطقة في عدد المنشآت الصحية المعتمدة دولياً، وتندرج ضمن أبرز الوجهات العالمية للسياحة العلاجية بفضل شبكة من المستشفيات التخصصية، والفنادق الطبية .

قفزات طبية تعانق الريادة

شهد القطاع الصحي تحولاً جذرياً منذ قيام الاتحاد، انتقلت خلاله الدولة من خدمات بسيطة إلى منظومة صحية متطورة تعد اليوم واحدة من الأفضل في المنطقة.

المرتبة الأولى عربياً في مؤشر الازدهار الصحي لعام **2023**

ضمن أفضل **10** دول عالمياً في انخفاض وفيات الأمهات والمواليد

% 6.7 معدل النمو السنوي المتوقع للإنفاق الصحي حتى 2029.

(تقرير ألبن كابيتال)

21767 طلباً متوقعاً على أسِرّة المستشفيات بحلول 2029

700 مشروع صحي - قيد التطوير

60.9 مليار دولار - إجمالي الاستثمارات الصحية قيد الإنشاء في الدولة

15 الإمارات ضمن أفضل 15 نظاماً صحياً عالمياً بحلول **2031**

البيان

غرافيك: حسام الحوراني

مستقبل مشرق

انطلاقاً نحو المستقبل، تمضي الدولة وفق رؤية «نحن الإمارات 2031» نحو ترسيخ مكانتها نموذجاً عالمياً في الرعاية الصحية المتكاملة، رؤية تقوم على الوقاية أولاً، والاستدامة، والتنافسية، وجودة الحياة. وتستهدف هذه الرؤية أن تكون الإمارات ضمن أفضل 15 نظاماً صحياً عالمياً في جودة الرعاية بحلول 2031، مستندة إلى منظومة رقمية متكاملة، واستثمارات مستمرة في البنية التحتية والكوادر والتكنولوجيا، وتوسع مدروس في الشراكات الدولية والبحثية.

كل هذه الجهود المتراكمة قادت إلى بناء منظومة صحية شاملة ومرنة، قادرة على التكيف مع التحديات الراهنة والمستقبلية، من خلال شبكة من المستشفيات والمراكز التخصصية الحديثة، وأنظمة رقمية موحدة، وقواعد بيانات صحية وطنية، وكفاءات بشرية على درجة عالية من التأهيل. ومع استمرار التناغم بين الجهات الصحية كافة، وتعاظم دور الذكاء الاصطناعي والطب الدقيق، وتنامي الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية، تكرّس دولة الإمارات نموذجاً متقدّماً في وضع صحة الإنسان بقلب مشاريعها التنموية، لتجعل من القطاع الصحي عنواناً للريادة وجودة الحياة في الحاضر والمستقبل.

700
مشروع رعاية صحية قيد التطوير ترسخ مكانة الدولة عالمياً

% 5.8
ارتفاع الإنفاق الصحي من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2029

الإمارات في صدارة دول العالم بعدد المنشآت الصحية الحاصلة على اعتماد دولي

أنظمة رقمية موحدة وقواعد بيانات وطنية وكفاءات بشرية مؤهلة

المرأة الإماراتية.. نصف المجتمع وشريكة التقدم

أبوظبي - منى خليفة

تسير المرأة الإماراتية بثبات، في ظل اتحاد دولة آمنت بشعبها، وجعلت المرأة منارة تضيء استراتيجياتها، وتنسج دبلوماسيتها الناعمة في المحافل قاطبة، لتؤكد على دولة راهنت على شعبها، وجعلت المرأة ركيزة للتغيير والبناء، حيث أصبح حضورها في المعرفة والعمل والقيادة، جزءاً من صورة الدولة نفسها، لا استثناءً طارئاً ولا مكسباً وليد اللحظة.

ومنذ تأسيس الإمارات، ارتبط بناء الإنسان ببناء المجتمع، وقام على قاعدة ترى الكفاءة قبل النوع، وتعتبر التعليم والعمل مسارين متاحين لإعمار الوطن والعقول، ومع الزمن، لم تُعامل مشاركة المرأة كتحوّل اجتماعي يراقب من بعيد، بل كمسار وطني يبدأ من الأسرة، ويمتد إلى المدرسة والجامعة، ثم يستقر في المؤسسات ومواقع التأثير. وجاء هذا النهج مصحوباً برؤية عملت على ترسيخه مؤسسياً، تقودها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية «أم الإمارات»، فقد نقلت سموها مفهوم تمكين المرأة من دائرة الدعم الرمزي، إلى إطار بنيوي يقوم على إعدادها معرفياً ومهنياً، ويوازن بين دورها في الأسرة ودورها في التنمية، فباتت المرأة الإماراتية تقود أدواراً قيادية، برؤية واضحة، وطريق ممهد بالطموح الوطني.

مشاركة واعية

ومنذ السنوات الأولى لقيام الاتحاد، اتجهت الأسر الإماراتية إلى تعليم الفتيات، بوصفه مسؤولية أخلاقية واجتماعية، قبل أن يتحول تدريجياً إلى توجه وطني واسع، تدعمه الدولة عبر البعثات الخارجية، وتوسّع التخصصات العلمية في الجامعات، ومع تطور المناهج، وارتفاع جودة العملية التعليمية في الدولة، لم تعد التخصصات العلمية مساراً محدوداً أو نخبوياً، بل أصبحت خياراً طبيعياً، يتماشى مع التحول الوطني، من اقتصاد يرتكز على التجارة التقليدية، إلى اقتصاد يقوم على التكنولوجيا والمعرفة والابتكار. ولم يغير هذا الانتقال وجهة التعليم فقط، بل نقل المرأة الإماراتية إلى مجالات علمية وتقنية نادرة، لتصبح العلوم التطبيقية والهندسة والتقنيات الحديثة، جزءاً من مساراتهن الأكاديمية الأساسية.

واليوم، تمثل الإناث ما يقارب 70 % من خريجي التعليم العالي داخل الدولة، مع صعود لافت في مجالات ترتبط بقطاعات المستقبل، مثل الهندسة النووية، وهندسة الطيران، والذكاء الاصطناعي، وعلم البيانات، والهندسة الطبية الحيوية، والطاقات المتجددة، كما برزت الإماراتيات في تخصصات لم يكن حضور المرأة فيها مألوفاً على مستوى المنطقة، من بينها هندسة المياه، والروبوتات الطبية، والبرمجيات الهندسية، وتحليل النظم.

ومع هذا التحول، أصبح التعليم للمرأة الإماراتية استثماراً وطنياً في بناء كفاءات قادرة على قيادة التحولات المقبلة، وتطوير الصناعات الجديدة، والمشاركة في صياغة اقتصاد يعتمد على الخبرة العلمية.

قيادة ذكية

وحين دخلت المرأة الإماراتية سوق العمل، لم يكن ذلك تحولاً منفصلاً عن دورها في الأسرة، بل امتداداً لمسؤولية اجتماعية أوسع، تقوم على المشاركة في الاستقرار والارتقاء بجودة الحياة، لذلك لم يظهر العمل بوصفه خياراً فردياً أو سعياً وراء وظيفة بحد ذاتها، بل مساهمة في تعزيز قوة المجتمع وتلبية احتياجاته، وفي هذا الإطار، باتت النساء يشكلن نسبة تزيد على 34 % من القوى العاملة داخل الدولة، ضمن قطاعات ترتبط مباشرة بحياة الناس، مثل الصحة، التعليم، الإدارة، والخدمات الاجتماعية، إلى جانب حضور بارز في المصارف وإدارة الموارد والمحاسبة.

وفي القطاع الصحي، لم يعد الدور النسائي محصوراً في التمريض أو الرعاية المباشرة، بل امتد إلى ميادين تشكل عمق الأمن الصحي للدولة، من بينها مكافحة الأمراض الوراثية، والتحليل الجيني، والفحوص المخبرية الدقيقة، والبحث الدوائي، أما في قطاع التعليم، فقد انتقلت المشاركة من حدود التدريس إلى صناعة التجربة التعليمية نفسها، عبر تطوير المناهج الرقمية، وتصميم المحتوى التربوي، والإشراف على تدريب الكوادر، ما يعكس انتقال التعليم من تلقين المعرفة إلى إنتاجها. وينعكس هذا الحضور أيضاً في الخدمات الحكومية الذكية، حيث أصبحت الإماراتيات جزءاً من إدارة المنصات الرقمية التي تقدم الخدمات للمجتمع، ويشرفن على تطوير الأنظمة الإلكترونية التي تسهّل الإجراءات، وتدعم جودة الحياة اليومية، وبذلك لم يعد حضور المرأة في مؤسسات الدولة مقصوراً على المهام الإدارية التقليدية، بل بات مرتبطاً بإدارة البنية الرقمية، التي يقوم عليها نمط الحياة الحديثة في الإمارات.

صناعة للسياسات

ولا يُقاس حضور المرأة في دولة الإمارات، بعدد الوظائف التي تشغلها، بل بطبيعة الأدوار التي تتولاها، فاليوم تتقدم الإماراتيات في مواقع القرار داخل الوزارات والهيئات الحكومية، حيث تتولى أكثر من 30 % منهن مناصب قيادية عليا، تُعنى بصياغة الخطط والسياسات في مجالات التعليم، والأسرة، والتنمية المجتمعية، والإعلام، والاقتصاد، وهذا الحضور لا يأتي بصفة تمثيلية، بل نتيجة مسار طويل من التأهيل والمعرفة التي تراكمت عبر العقود.

كما تشكّل النساء ثلثي الكوادر الحكومية، مع مشاركة واسعة في اللجان الاستشارية والمجالس التنظيمية والرقابية، التي تحدد معايير العمل المؤسسي وتوجهاته، وهذا الدور يجعل المرأة جزءاً من إدارة التحولات الاجتماعية، ويتسع هذا الحضور إلى العمل التشريعي والرقابي داخل المجلس الوطني الاتحادي، وإلى السلك الدبلوماسي، حيث تمثل الإمارات في المحافل الدولية، وتشارك في صياغة سياساتها الخارجية، وهكذا تأتي مشاركة المرأة في صنع القرار، بوصفها حاجة وطنية تستند إلى خبرة تعليمية ومهنية، وليست منحة اجتماعية أو استثناءً مرحلياً.

كفاءة

وفي القطاع الخاص، الذي يعد ميداناً يعتمد على التنافسية وكفاءة الأداء، تبرز تجربة المرأة الإماراتية بصورة أوضح، ففي عام 2025، وصلت نسبة الإماراتيات العاملات في هذا القطاع إلى أكثر من 70 % من المواطنين العاملين فيه، ما يعكس انتقالاً حقيقياً من الوظائف الحكومية إلى السوق الاقتصادية، ولا ينحصر هذا الحضور في الوظائف، بل يمتد إلى الملكية والإدارة، عبر ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة في مجالات تعتمد على المعرفة والتخصص، مثل الصحة الرقمية، والتقنيات التعليمية، والخدمات القانونية والاستشارية، والتحول المالي، ومشاريع الذكاء الاصطناعي.

ويعكس دخول المرأة الإماراتية قطاعات المستقبل طبيعة هذا التحول، ففي مجالات الفضاء والذكاء الاصطناعي والعلوم الدقيقة، باتت الإماراتيات يشاركن في تصميم الأنظمة الفضائية، تحليل بيانات الأقمار الاصطناعية، الاستشعار عن بُعد، وإدارة أنظمة الملاحة والاتصالات الفضائية، كما يشاركن في العمليات العلمية داخل المختبرات ومراكز التحكم الأرضية، ما يربط حضورهن بملفات استراتيجية على مستوى الدولة.

وفي القطاع الطبي المتقدم، باتت المرأة جزءاً من منظومة العلوم الصحية الحديثة، عبر تخصصات تشمل الروبوتات الجراحية، الطب الحيوي، وتطوير المستحضرات الدوائية، وتحليل الأمراض باستخدام الذكاء الاصطناعي، أما في مجال الأمن الرقمي، فتشارك الإماراتيات في حماية الأنظمة الحكومية، والتحقيق الرقمي، وتعزيز الأمن السيبراني، وهو مجال تزداد أهميته، مع اعتماد الحياة اليومية والخدمات الوطنية على البيانات وأنظمة الاتصال.

محور النهضة

ومع مرور 54 عاماً على قيام الاتحاد، لم تعد مشاركة المرأة الإماراتية مجرد مؤشر على تقدم اجتماعي، بل بُعداً ثابتاً في بناء الهوية الوطنية، فهي امتداد لمسار يبدأ من الأسرة، بوصفها أساس الاستقرار، ويتطور في التعليم بوصفه مدخل الكفاءة، ويستمر في المؤسسات بوصفه مسؤولية، ثم يتقدم في القيادة والابتكار، بوصفه تعبيراً عن استحقاق معرفي، ومساهمة في مستقبل الدولة. فالمرأة الإماراتية اليوم تعمل وتدير وتبتكر وتربي، وتشارك في حماية المجتمع، وتحديد أولوياته العلمية والاقتصادية، وحضورها في عام الاتحاد الـ 54 بسجل حافل من الإنجازات، جاء نتيجة رؤية جعلت الإنسان محور التنمية، واعتبرت أن نهضة المجتمع لا تكتمل إلا بتكامل أدوار أبنائه المخلصين.

مؤشرات ابنة الإمارات:

70 %
من خريجي التعليم العالي محلياً

34 %
من القوى العاملة ضمن قطاعات مرتبطة بحياة الناس

30 %
من المناصب القيادية العليا.. وثلثا الكوادر الحكومية

70 %
من المواطنين العاملين في القطاع الخاص

الإمارات جعلت المرأة منارة تضيء استراتيجياتها وتنسج دبلوماسيتها الناعمة

«أم الإمارات» نقلت مفهوم تمكين المرأة من دائرة الدعم الرمزي إلى إطار بنيوي

الإماراتية في مجالات المستقبل.. من الذكاء الاصطناعي إلى الفضاء

التعليم للمرأة الإماراتية.. استثمار في بناء كفاءات قادرة على قيادة التحولات المقبلة

حضور المرأة في مواقع الدولة لم يعد يقاس بعدد الوظائف التي تشغلها بل بطبيعة الأدوار التي تتولاها

التعليم في الإمارات
ذكاء اصطناعي وتحول رقمي

دبي - رحاب حلاوة

على امتداد أكثر من خمسة عقود، صاغت دولة الإمارات واحدة من أعمق وأشمل قصص التطور التعليمي في المنطقة والعالم. فمنذ بدايات السبعينيات، حيث كانت المدارس محدودة الموارد والإمكانات، إلى اليوم، انتقلت الدولة إلى منظومة تعليمية عصرية، تضم أكثر من 1300 مدرسة حكومية وخاصة، يعمل فيها آلاف المعلمين، ويدرس بها نحو مليون طالب وطالبة. وقد جاءت هذه القفزة، نتيجة رؤية قيادية حكيمة، وضعت التعليم في صميم مشروع بناء الدولة، وترجمت إيمان مؤسسي الاتحاد، وعلى رأسهم المغفور له، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، بأن بناء الإنسان هو الأساس الصلب لبناء الوطن ورقيّه. منذ تأسيس الدولة عام 1972، أُولي التعليم أهمية قصوى، بوصفه ركيزة التنمية وأساس إعداد المواطن القادر على قيادة مسيرة النهضة. فالمواطن الواعي بدوره ومسؤولياته، هو القادر على مواجهة التحديات، ودفع الإمارات إلى العالمية. وقد عكس الدستور، والسياسات التعليمية، والقوانين والقرارات التنظيمية هذا التوجّه، حيث جاءت جميعها لتعزيز التعليم ونشره وتطويره. ولم تكن الإنجازات المتتالية وليدة المصادفة، بل هي ثمرة استشراف مبكر، وضعته القيادة إطاراً لخططها الاستراتيجية، وبذلت لأجله جهوداً كبيرة، حتى غدا واقعاً يهيّئ لتعليم أكثر تقدماً وتنافسية.

واتخذت الدولة منذ سنواتها الأولى خطوات عملية لمراجعة نظمها التعليمية، وتطوير المؤسسات والمناهج، والارتقاء بمستوى التعليم العام والخاص، مع إيلاء اهتمام خاص بالتعليم الفني والتقني، والتوسع في تعليم الكبار ومحو الأمية.

إحصاءات وحقائق

بلغ عدد المدارس الحكومية في العام الدراسي 1972-1973، نحو 172 مدرسة على مستوى الدولة، شملت 85 مدرسة للحلقة الأولى، و47 للحلقة الثانية، و40 مدرسة ثانوية، وضمّت 44,118 طالباً وطالبة، وفق «تقرير تطور التعليم في دولة الإمارات»، الصادر عن وزارة التربية والتعليم.

ومع تسارع التطور التعليمي، تضاعف عدد المدارس، ليصل اليوم إلى أكثر من 520 مدرسة حكومية، تقدم خدماتها بكفاءة عالية، فيما يبلغ عدد الطلبة في المدارس الحكومية والخاصة مجتمعين، أكثر من مليون طالب وطالبة. ويصل عدد طلبة المدارس الحكومية وحدها إلى نحو 295 ألف طالب، بينما يتوزع الباقون على المدارس الخاصة، التي تشهد نمواً متزايداً في الإقبال. أما إجمالي عدد المدارس الحكومية والخاصة، فيتجاوز 1300 مدرسة، وهو ما يعكس اتساع قاعدة التعليم وقدرته على الوصول إلى جميع مناطق الدولة، وتوفير فرص تعليم متكافئة.

التعليم حق لكل مواطن

استندت السياسة التعليمية للدولة إلى مبدأ أن التعليم حق أساسي لكل مواطن، وأداة فعّالة لبناء الإنسان القادر على قيادة التنمية. واستمدّت فلسفتها التربوية من القيم العربية والإسلامية، مركّزة على نشر التعليم وتطوير مؤسساته وتحديث مناهجه، وتوفير الكفاءات اللازمة لرفع مستوى التعليم العام والخاص.

وخلال العقود الماضية، شهد النظام التعليمي توسعاً كبيراً وتطوراً في البنية التشريعية والتنظيمية والبرامج والمناهج، حتى أصبح التعليم محوراً رئيساً في الخطط الاستراتيجية للدولة.

تحديث المناهج.. نحو جودة عالمية

من منتصف الثمانينيات، مروراً بالتسعينيات، ووصولاً إلى الألفية الجديدة، اتجهت السياسات التعليمية نحو تحسين جودة التعليم، استجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية. وأطلقت الدولة غايات تعليمية ركّزت على بناء الإنسان الصالح، وتنمية التفكير العلمي، وتعزيز المعرفة، وتكافؤ فرص التعليم.

وفي عام 1995، أُصدرت أول وثيقة تعليمية رسمية لتحديث المناهج، ثم استمرت الإصلاحات مع مطلع القرن الحادي والعشرين، عبر مناهج عصرية تعزز السلام والتسامح والابتكار. وأسهمت هذه التحولات في ترسيخ منظومة تعليمية مرنة، تستجيب لمتطلبات المستقبل.

المجالس التعليمية

مع تطور التعليم، ظهرت منذ عام 2005 المجالس التعليمية المستقلة في الإمارات، لتكون جهات محلية، تتولى تطوير التعليم داخل كل إمارة بشكل أكثر مرونة واستقلالية. ومن أبرزها:

مجلس أبوظبي للتعليم (دائرة التعليم والمعرفة حالياً)، تأسس بموجب قانون 24 لسنة 2005. مجلس الفجيرة لرعاية التعليم والشؤون الأكاديمية. مجلس الشارقة للتعليم، الذي أنشئ عام 2006. هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي، المسؤولة عن تنظيم قطاع التعليم الخاص. وقد جاءت هذه المجالس لتعزيز جودة التعليم، ووضع خطط تطوير محلية، وإطلاق مبادرات ترتبط باحتياجات كل إمارة ومجتمعها.

تطور الإنفاق على التعليم

أظهرت بيانات وزارة التربية والتعليم، منذ تأسيس الدولة، ارتفاعاً مستمراً في حجم الإنفاق الحكومي على التعليم. ففي عام 1973، بلغت ميزانية الوزارة والمشروعات التعليمية 247,241,820 درهماً، من أصل ميزانية الدولة البالغة 2,382,956,000 درهم، أي بنسبة 10.4 %.

ومع اتساع التنمية وتزايد أعداد الطلبة والمدارس والمعلمين، ارتفعت ميزانية التعليم لتغطية تكاليف تطوير المباني والمنشآت التعليمية، وصيانة الحافلات المدرسية ونفقات تشغيلها، ورواتب المعلمين، بالإضافة إلى الميزانيات المخصصة لتطوير البرامج الإدارية والفنية، والارتقاء بجودة الأداء في المدارس.

وفي أحدث الميزانيات المعلنة، وصلت ميزانية التعليم إلى 10.914 مليارات درهم، بما يمثل 15.3 % من ميزانية الدولة، ما يعكس التزام الإمارات بتطوير التعليم العام والعالي، وتوفير تعليم مجاني للمواطنين.

خطة 2015-2021

استمدت وزارة التربية والتعليم خطتها التطويرية للفترة 2015-2021 من السياسة العامة للتعليم، ورؤية الإمارات 2021، بهدف توفير خدمات تعليمية عالية الجودة لجميع الفئات، بما في ذلك التعليم الفني والتقني وأصحاب الهمم.

ومن أبرز ملامح الخطة: تطوير مخرجات التعليم العام، بما يتناسب مع اقتصاد المعرفة. إلغاء التشعيب التقليدي (العلمي والأدبي)، واعتماد مسارين جديدين: «المتقدم» و«العام». تسهيل انتقال الطلبة إلى الجامعات دون سنة تحضيرية. إعفاء الطلبة المتفوقين من بعض الساعات الجامعية.

نموذج عالمي في التنافسية

أخذ التعليم في الإمارات منحنى أكثر تقدماً، وحققت الدولة إنجازات عالمية بارزة. فقد تبوأت الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني وفق «مؤشر المعرفة العالمي 2022»، الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، إلى جانب تقدمها في أربعة مؤشرات رئيسة أخرى، من بين 196 دولة.

التنمية المستدامة والتعليم الجيد

وفق رصد المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، حققت الإمارات المركز الأول عالمياً في عام 2021، في ثلاثة مؤشرات مرتبطة بـ «التعليم الجيد»، وهي: مؤشر الالتحاق بالتعليم الابتدائي. مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة. مؤشر انتقال الطلبة الدوليين. كما كان مشروع التعلم الذكي و«برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي»، علامة فارقة في تطور التعليم، إذ مكّنا الدولة من مواجهة جائحة «كوفيد 19»، دون انقطاع العملية التعليمية.

تميّز عربي

حققت الإمارات المركز الأول عربياً في دراسة TIMSS 2023، التي تقيس أداء طلبة الصفين الرابع والثامن في مادتي الرياضيات والعلوم، بمشاركة أكثر من 64 دولة، وشارك من الدولة نحو 750 مدرسة حكومية وخاصة.

وسجلت الإمارات واحدة من أكبر القفزات، مقارنة بدراسة TIMSS 2019:

الصف الرابع: 17+ نقطة في الرياضيات، 22+ نقطة في العلوم

الصف الثامن: 15+ نقطة في الرياضيات، 14+ نقطة في العلوم

وهو ما يعكس تطور جودة التعليم ومستوى التحصيل العلمي.

تحولات كبرى

شهدت المنظومة التعليمية خلال العقدين الأخيرين تحولاً جذرياً، انتقلت فيه من التعليم التقليدي إلى نموذج رقمي متكامل، يعتمد على التكنولوجيا والتجارب الافتراضية، والأجهزة اللوحية ومنصات التعلم.

وأصبحت الاختبارات الإلكترونية جزءاً أساسياً في تقييم الطلبة، لقياس التفكير العميق، وتوفير تقارير فورية.

إدراج مادة الذكاء الاصطناعي

في خطوة نوعية، اعتمدت وزارة التربية والتعليم تدريس مادة الذكاء الاصطناعي من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر، اعتباراً من العام الدراسي 2025-2026، بهدف بناء جيل قادر على الابتكار، وحل المشكلات، وقيادة المستقبل الرقمي للدولة.

منظومة تعليمية متكاملة للمستقبل

تقدم الإمارات اليوم نموذجاً تعليمياً شاملاً، تنسجم مخرجاته مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التعليم العالي، مع تركيز على التخصصات المستقبلية، مثل الذكاء الاصطناعي، بما يعزز توجه الدولة نحو العالمية والتنافسية المستدامة.

بناء الإنسان قبل الوطن..
رؤية قيادية للتعليم

التعلم الذكي والتحول الرقمي.. من الكتب الورقية إلى الذكاء الاصطناعي

الإمارات نموذج عالمي..
نتائج دولية وإنجازات تنافسية

الإحصاءات التعليمية..

من 172 مدرسة إلى أكثر من 1300 مدرسة

الاستثمار الحكومي

في التعليم: من ميزانية 10.4 % إلى 15.3 %

المستقبل المعرفي: إدراج الذكاء الاصطناعي في المناهج 2025-2026

الإمارات وطن الأمان

5 عقود في خدمة الإنسان

دبي - نورا الأمير

منذ إعلان اتحادها في الثاني من ديسمبر عام 1971، أصبحت دولة الإمارات وطناً طموحاً ولد على يد الآباء المؤسسين، وعلى رأسهم المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، فقد أدركت القيادة الرشيدة منذ اللحظة الأولى أن التنمية والازدهار الاقتصادي لا يمكن أن يزدهرا إلا في بيئة يسيطر عليها الأمن المطلق والاستقرار المجتمعي.

وخلال خمسة عقود، لم يكن ترسيخ «دولة الأمن والأمان» هدفاً مرحلياً بل بعد بعداً وجودياً ومحوراً استراتيجياً في صلب الهوية الوطنية، مما جعل الإمارات نموذجاً عالمياً يحتذى به في التعايش والتسامح، وواحة للاستثمار والعيش الرغيد.

اليوم، تصنف الإمارات باستمرار ضمن الدول الأكثر أماناً على مستوى العالم، وهو إنجاز لم يأتِ بمحض الصدفة، بل هو نتاج تخطيط دقيق، واستثمار هائل في البنية التحتية الأمنية، وتناغم مؤسسي فريد بين مختلف الأجهزة الحكومية.

رؤية ثاقبة

كان المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، يتمتع برؤية ثاقبة ربطت بين الأمن الوطني وبين رفاهية المواطن والمقيم، فقد آمن أن الأمن ليس مجرد وجود للشرطة أو غياب للجريمة، بل هو حالة ذهنية وشعور يومي يعيشه الفرد، وعليه، كان التركيز في السنوات الأولى للاتحاد موجهاً نحو بناء جهاز شرطي ووزارة داخلية حديثة، قادرة على حماية الحدود، وتطبيق القانون، وتعزيز السلم الأهلي.

وكان بناء المؤسسة الأمنية في السبعينيات والثمانينيات عملية متدرجة، تركزت على تفعيل قوانين موحدة، وتدريب كوادر وطنية متخصصة، والاعتماد على أحدث التقنيات المتاحة آنذاك، وقد أسهم هذا الاهتمام المبكر في توحيد الجهود الأمنية على مستوى الإمارات السبع، ما عزز من قوة الردع وكفاءة الاستجابة، وأرسى قاعدة صلبة للانطلاق نحو مفهوم الأمن الشامل.

الأمن الاستباقي

في ظل التطورات العالمية المتسارعة وتحديات العولمة، تحول النهج الأمني في الإمارات من مجرد تطبيق للقانون إلى تبني «استراتيجية الأمن الاستباقي»، يقوم هذا المفهوم الحديث على التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها، وتفهم جذور التحديات الأمنية، والتعامل معها بحكمة واحترافية.

وأدركت الإمارات أن الأمن المستدام هو أمن رقمي بامتياز، فتم الاستثمار بشكل ضخم في أنظمة المراقبة الذكية، وتحليل البيانات الضخمة لفك شيفرة الأنماط الإجرامية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات المراقبة والمكافحة.

وهذا التحول التقني، ممثلاً في غرف العمليات المركزية والمنصات الذكية، مكّن الجهات الأمنية من التعامل الفوري مع أي خرق، وحافظ على مستويات الجريمة في أدنى معدلاتها العالمية.

مكافحة الجريمة

وكون الإمارات مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً، كان لا بد من تعزيز القدرة على مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال والجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، كما تم إنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الجرائم الإلكترونية، لتأمين البنية التحتية الرقمية الحيوية، وحماية بيانات المؤسسات والأفراد، ما عزز الثقة الدولية في البيئة الاستثمارية للدولة.

بناء الكفاءات الوطنية

لم يقتصر الاستثمار على الآلة، بل كان العنصر البشري هو الأهم، فقد تم تأسيس كليات وأكاديميات شرطية متخصصة تتبنى أرقى المعايير العالمية في التدريب والتأهيل، لضمان أن يكون رجل الأمن الإماراتي مجهزاً ليس فقط بالقوة البدنية، ولكن أيضاً بالمعرفة القانونية والمهارات التكنولوجية والذكاء الاجتماعي اللازم للتعامل مع مجتمع متعدد الثقافات.

الأمن المجتمعي

يعد الأمن المجتمعي في الإمارات ركيزة لا تقل أهمية عن الأمن الجنائي، فنموذج الإمارات الفريد في التعايش الذي يضم 200 جنسية، حيث شكلت التشريعات والقوانين، مثل قانون مكافحة التمييز والكراهية، جدار حماية لضمان العيش المشترك والاحترام المتبادل بين الجميع. وأصبح التسامح ثقافة مؤسسية وسياسة عامة. وتصدرت مدن إماراتية مؤشرات عالمية لأكثر المدن أماناً، مما يعكس نجاح السياسات الأمنية في تحويل الدولة إلى ملاذ آمن، ومن جهة أخرى أظهرت الإمارات خلال أزمة جائحة كورونا مرونة أمنية ولوجستية عالية، حيث عملت الأجهزة الأمنية بالتعاون مع القطاع الصحي لضمان تطبيق الإجراءات الوقائية بوعي والتزام مجتمعي، مما أثبت قدرة الدولة على الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع في أصعب الظروف.

الأمن المستقبلي

في ضوء رؤية «مئوية الإمارات 2071»، يتجه الأمن في الدولة نحو آفاق جديدة. فالهدف هو تحويل الأمن إلى «جودة حياة» تتجاوز غياب الجريمة لتصل إلى الشعور بالطمأنينة الكاملة والجاهزية للمستقبل، حيث تعمل الاستراتيجيات الحالية على رفع مستوى الجاهزية لمواجهة التهديدات المستقبلية غير التقليدية، مثل التغيرات المناخية، أو الأوبئة، أو التهديدات السيبرانية المعقدة، ودمج مفهوم الأمن الغذائي والمائي ضمن منظومة الأمن القومي الشامل لضمان استدامة الموارد الأساسية، بالإضافة إلى تعزيز دور الشرطة المجتمعية بالاعتماد على التكنولوجيا للتواصل الفعال مع الجمهور، وتقديم حلول مبتكرة للمشكلات الاجتماعية البسيطة قبل أن تتفاقم. تحرص الجهات الأمنية في دولة الإمارات على ترسيخ حضورها الدولي وتعزيز روابط التعاون مع مختلف دول العالم، انطلاقاً من التزامها الراسخ بمبادئ العدالة ودعم الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وقد انعكس هذا التوجه في نجاح الدولة بتسليم عدد من المطلوبين الدوليين، تأكيداً لإيمانها بأهمية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وفي مقدمتها جرائم غسل الأموال، وحماية الاقتصاد الوطني من انعكاساتها السلبية، إضافة إلى دعم الجهود العالمية للتصدي لجرائم تعد من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار، حققت الإمارات إنجازاً جديداً بفوزها، ممثلة بوزارة الداخلية، برئاسة لجنة الحوكمة الدائمة، إحدى اللجان الرئيسية التابعة للإنتربول، في خطوة تؤكد السمعة الطيبة للدولة والدور المحوري الذي تؤديه في بناء شراكات دولية مؤثرة، إضافة إلى الثقة العميقة بمصداقيتها وبحكمة قيادتها في المجال الأمني الدولي.

وامتدت الإنجازات إلى الساحة الأممية، حيث حصلت الإمارات، عبر وزارة الداخلية، على عضوية لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة للفترة 2026-2029 عن مجموعة دول آسيا والباسفيك. وتُعد هذه اللجنة، التي تأسست بموجب قرار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الهيئة المركزية لوضع السياسات الدولية الخاصة بالمخدرات والإشراف على تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بمكافحة هذه الآفة. وقد جاء انتخاب الدولة لعضوية اللجنة في نيويورك تقديراً لدورها الفاعل في تعزيز العمل التكاملي بين دول المنطقة والعالم، واستناداً إلى ما تتمتع به من علاقات طيبة وشراكات راسخة مع الدول الشقيقة والصديقة.

ويواكب هذا الحضور الدولي تميز محلي في مؤشرات الأمن، إذ تتمتع دولة الإمارات بمعدلات جريمة متدنية للغاية تضعها في طليعة الدول الأكثر أماناً. بفضل جهود التوعية والرقابة وتكامل الأدوار بين المؤسسات الأمنية والمجتمعية والتعليمية، وانخفاض مؤشر الجريمة في دبي بنسبة 42% خلال عام 2023، إضافة إلى تراجع الجرائم المبلغ عنها في الشارقة بنسبة 22% خلال النصف الأول من عام 2025. وتعكس هذه البيانات نجاح الخطط الأمنية الشاملة، وحملات التوعية التي تعزز اليقظة والمسؤولية المجتمعية، إلى جانب التوسع في المبادرات الذكية والاستجابة السريعة التي أسهمت في الحد من الجرائم المقلقة كالسرقات وتجارة المخدرات، فضلاً عن التصدي للجرائم المستحدثة، خصوصاً الاحتيال الإلكتروني، عبر حملات توعية متخصصة. وتجسد هذه الإنجازات التكامل الوثيق بين العمل الأمني والمجتمعي، والشراكات الفعالة بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة، بما يعزز مكانة الإمارات كإحدى أكثر الدول أماناً واستقراراً.

أمن مستدام

ولا شك أن مسيرة الإمارات على مدى خمسة عقود في ترسيخ دولة الأمن والأمان هي قصة نجاح عالمية بامتياز، فهي شهادة على أن الاستثمار في الاستقرار والقانون والتكنولوجيا والتعايش هو الأساس الحقيقي لبناء أمة مزدهرة.

واليوم، تقدم الإمارات للعالم نموذجاً حياً يثبت أن الحداثة والنمو الاقتصادي يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب مع الحفاظ على قيم المجتمع وأمانه، لتظل الدولة الوجهة الأكثر أمناً للمواطنين والمقيمين والمستثمرين على حدٍ سواء، وتحقيق وعد القادة بوطن يعيش فيه الجميع بأمان وسلام مطلق.

42%
انخفاض مؤشر الجريمة في دبي خلال عام 2023

22%
نسبة تراجع الجرائم المبلّغ عنها في الشارقة خلال النصف الأول

مسيرة ترتكز على رؤية قيادية وتكنولوجيا حديثة لتعزيز استقرار الوطن

تراجع معدلات الجريمة بفضل الخطط الوقائية والمبادرات الأمنية المتقدمة

نجاح الدولة في تسليم عدد من المطلوبين الدوليين والفوز برئاسة لجنة الحوكمة في الإنتربول

الإمارات.. شغف الاستكشاف يتواصل نحو المريخ والقمر

100%
«خليفة سات» قمر إماراتي صُنع في مركز محمد بن راشد للفضاء

49%
ارتفاع الإنفاق الحكومي والخاص على الفضاء خلال 5 سنوات

9
مرات زيادة استثمارات البحث والتطوير منذ عام 2019

51%
ارتفاع عدد الإماراتيات في قطاع الفضاء عام 2025

10.9
مليارات درهم إسهامات قدمتها الشركات الوطنية

40
مليار درهم استثمارات الدولة في قطاع الفضاء

دبي ـ سعيد الوشاحي

منذ البدايات الأولى لتأسيس الدولة، أدرك المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، أن المستقبل الحقيقي للأمم يصاغ عبر امتلاك المعرفة والعلوم المتقدمة، وفي مقدمتها علوم الفضاء، وحملت رؤيته اهتماماً مبكراً بهذا المجال، ترجم في لقاءاته مع رواد وكالة «ناسا» وفي دعمه لتأسيس مراكز اتصالات وأقمار اصطناعية قبل عقود، وتحول الشغف لاحقاً إلى نهج وطني راسخ تبنّته القيادة الرشيدة، التي واصلت الاستثمار في بناء قدرات بشرية وتقنية متقدمة، لتصبح الإمارات اليوم نموذجاً عالمياً في صناعة الفضاء واستكشافه.

حلم المؤسس

لم يكن لقاء المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، برواد مهمة «أبولو 15» عام 1974 مجرد لحظة بروتوكولية عابرة، بل شكل حدثاً مؤسساً في الوعي الوطني تجاه علوم الفضاء، ففي ذلك اللقاء ظهرت بوضوح ملامح رؤية قائد أدرك مبكراً أن المستقبل لن يكون إلا للذين يمتلكون المعرفة، وأن استكشاف الفضاء ليس رفاهية علمية، بل بوابة للتقدم البشري.

حملت كلمات الشيخ زايد يومها قناعة راسخة بأن الفضاء سيكون من أعمدة التنمية في الإمارات، وأن بناء الإنسان القادر على التعامل مع العلوم المتقدمة هو الاستثمار الحقيقي للمستقبل، ومع مرور السنوات، أثبتت الإمارات أن تلك الرؤية لم تكن مجرد طموح، بل خارطة طريق لبناء قطاع وطني أصبح أحد أكثر القطاعات تطوراً في المنطقة والعالم.

ومع نهاية التسعينيات، بدأت خطوات عملية لترجمة هذه الرؤية إلى مشاريع ملموسة، فكانت البداية مع تأسيس «الثريا» عام 1997، الشركة التي أدخلت الإمارات عالم الاتصالات الفضائية وقدمت خدمات واسعة النطاق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأجزاء من آسيا، وكان تأسيس «الثريا» خطوة مهمة لأنها رسخت فكرة أن الإمارات ليست فقط مستهلكاً للتقنيات الفضائية، بل يمكنها أن تكون منتجاً ومطوراً لها، وأن تبني نواة لاقتصاد فضائي ناشئ سيدعم تطور الدولة لعقود قادمة.

مشروع طموح

ثم جاء عام 2006 ليشهد تأسيس مركز محمد بن راشد للفضاء، الذي تحول خلال سنوات قليلة إلى مركز وطني يصنع الفارق في القطاع، ويقدم مشروعاً طموحاً يقوم على بناء قدرات إماراتية خالصة في مجال تطوير الأقمار الصناعية وتحليل البيانات والإطلاق، إضافة إلى برامج تدريب متقدمة للكوادر الوطنية، ومثل المركز نقطة التحول الأكبر في مسار الإمارات الفضائي، لأنه انتقل بالقطاع من مرحلة التشغيل إلى مرحلة التصنيع الكامل والتطوير المستدام.

بعد ذلك بعام واحد فقط، أي في 2007، أطلقت الإمارات شركة «الياه سات»، التي أصبحت خلال فترة قصيرة واحدة من أهم عشر شركات لتشغيل الأقمار الاصطناعية حول العالم، وتقدم خدماتها للعديد من سكان الكرة الأرضية، ما يجعلها لاعباً دولياً مؤثراً في مجال الاتصالات الفضائية، ويحقق في الوقت نفسه عوائد اقتصادية ومعرفية مهمة للدولة، حيث أسهم «الياه سات» في ترسيخ البنية التحتية للاتصالات والاستشعار عن بعد، وأتاحت للإمارات امتلاك منظومة متكاملة من القدرات الفضائية المدنية والعسكرية والتجارية.

استيطان المريخ

وفي عام 2014، اكتمل الإطار المؤسسي للقطاع بإطلاق وكالة الإمارات للفضاء، التي تولت مهام التخطيط والاستراتيجية والتنظيم ووضع التشريعات، إضافة إلى بناء شراكات محلية ودولية واسعة، وقد أسهمت الوكالة في خلق بيئة محفزة للبحث العلمي والشركات الناشئة، وفي ترسيخ مكانة الإمارات مركزاً إقليمياً لعلوم الفضاء.

وفي عام 2017، أعلنت الإمارات «البرنامج الوطني للفضاء»، الذي شكل نقلة نوعية بتضمينه خططاً طويلة المدى تشمل إعداد رواد فضاء إماراتيين، ومشاريع لاستكشاف الكواكب، وبرامج لبناء مستوطنة بشرية على المريخ بحلول 2117، كما شهد العام نفسه تأسيس «المجموعة العربية للتعاون الفضائي» التي ضمت 14 دولة بهدف تعزيز تبادل المعرفة والبيانات والتقنيات.

وجاء عام 2018 ليشكل منعطفاً تاريخياً بإطلاق «خليفة سات»، أول قمر صناعي يصنع بنسبة 100% بأيدٍ إماراتية داخل مركز محمد بن راشد للفضاء، ومثل «خليفة سات» شهادة على قدرة الدولة على بناء أنظمة فضائية معقدة دون الاعتماد على خبرات خارجية، بما يعكس مستوى التطور العلمي والتقني الذي وصلت إليه الكوادر الوطنية. وشكل هذا الإنجاز قاعدة متينة لمشاريع لاحقة أكثر تقدماً.

صناعة فضائية

وفي العام 2019، أطلقت الدولة الاستراتيجية الوطنية للفضاء 2030، التي وضعت مساراً دقيقاً لكيفية تعزيز حضور الإمارات في الصناعة الفضائية عالمياً، وفي العام نفسه، دخلت الإمارات التاريخ بإرسال أول رائد فضاء إماراتي، هزاع المنصوري، إلى محطة الفضاء الدولية، في مهمة علمية عززت مكانة الدولة ضمن الدول الصاعدة في هذا المجال.

وفي 2020، توجت الإمارات قدراتها العلمية بإطلاق «مسبار الأمل»، أول مركبة فضائية عربية تصل إلى مدار المريخ، وقد وفر المسبار بيانات غير مسبوقة بلغت أكثر من 5 تيرابايت حتى الآن، وصدر عنه 11 إصداراً علمياً و19 ورقة بحثية، إلى جانب 270 ورقة علمية عالمية مرتبطة بالبعثة، كما قدم المسبار اكتشافات مهمة حول الغلاف الجوي للكوكب الأحمر، وحركة جزيئات الهيدروجين والأكسجين، ورصد سحب موسمية، وتصوير قمر «ديموس» من زوايا لم تُلتقط سابقاً. ثم توسعت الإمارات في برامج إعداد المواهب، فأطلقت برنامج «نوابغ العرب»، وأعلنت أول رائدة فضاء عربية، نورا المطروشي، كما شاركت الدولة في مشروع «سيريوس 21» لمحاكاة العزلة الفضائية لمدة 8 أشهر، وأعلنت أيضاً عن مهمة علمية ضخمة لاستكشاف كوكب الزهرة وسبعة كويكبات.

أطول مهمة

ولم يكن هذا التقدم مقتصراً على الجانب العلمي، بل شمل جانباً دبلوماسياً وتشريعياً، حيث فازت الإمارات برئاسة لجنة الأمم المتحدة للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي «كوبوس»، التي تضم 100 دولة، كما أطلقت برنامج «سرب» للأقمار الرادارية وصندوق تمويل فضائي بقيمة 3 مليارات درهم لدعم المشاريع الجديدة.

وفي 2023، حققت الإمارات إنجازاً غير مسبوق مع انتهاء رائد الفضاء سلطان النيادي من أطول مهمة فضائية عربية، استمرت 6 أشهر وشهدت تنفيذ أكثر من 200 تجربة في الطب والزراعة والعلوم الحيوية وعلوم السوائل، وتواصلت الإنجازات التقنية بإطلاق القمر «محمد بن زايد سات»، أحد أكثر الأقمار تطوراً في العالم لتصوير الأرض بدقة عالية جداً، كما أطلق مركز محمد بن راشد للفضاء «مجمع البيانات الفضائية» ومنصة تحليل متقدمة تعتمد الذكاء الاصطناعي لمعالجة صور الأقمار الصناعية، ما يجعل البيانات الفضائية متاحة للباحثين والمؤسسات والقمر الاصطناعي «اتحاد سات».

استكشاف قمري

ولتعزيز حضورها على سطح القمر، وقعت الإمارات اتفاقية مع «تاليس ألينيا» للمساهمة في تطوير «محطة الفضاء القمرية» عبر تصميم «وحدة معادلة الضغط» لمدة 15 عاماً، ما يضمن للإمارات دوراً دائماً في مشاريع الاستكشاف القمري وإمكانية إرسال رواد فضاء إماراتيين إلى القمر مستقبلاً.

كما تستعد الدولة لإطلاق المستكشف «راشد 2» الذي سينضم إلى مهمة «بلو غوست ميشن 2» في العام 2026، والتي تشمل حمولات من وكالة الفضاء الأوروبية، ووكالة ناسا، وأستراليا.

وستنضم الإمارات، من خلال المستكشف «راشد 2»، إلى قائمة الدول القليلة التي تخوض غمار استكشاف الجانب البعيد من القمر، ما يتيح لها جمع بيانات علمية نوعية تسهم في تطوير التقنيات المستقبلية المرتبطة بالبنية التحتية القمرية، كما تعمل الدولة إلى جانب ذلك على عدد من المشاريع الفضائية لاستكشاف كويكبات أخرى.

إنفاق حكومي وخاص

إنجازات الفضاء متواصلة ولم تقتصر على إطلاق الأقمار الاصطناعية والمهمات، حيث يكشف «المسح الوطني للفضاء» ارتفاع الإنفاق الحكومي والخاص على القطاع بنسبة 49% خلال خمس سنوات، وزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير بأكثر من 9 مرات منذ عام 2019، كما ارتفع عدد المواطنات العاملات في قطاع الفضاء بنسبة 51% عام 2025، وبلغ عدد الشركات العاملة أكثر من 180 شركة، وقدمت الشركات الوطنية إسهاماً اقتصاديا يزيد على 10.9 مليارات درهم، أي ما يعادل 40.7% من حجم اقتصاد الفضاء في الدولة، كما تجاوز إجمالي استثمارات الدولة في قطاع الفضاء 40 مليار درهم، وهو رقم يعكس جدية التوجه الاستراتيجي ودوره المتزايد في الاقتصاد الوطني. ولمواصلة تحقيق الطموحات نحو الفضاء واستدامتها اعتمدت الدولة مؤخراً التوجه الاستراتيجي الجديد لقطاع الفضاء، والذي يتضمن مستهدفات واضحة تشمل رفع القيمة المضافة لاقتصاد الفضاء بنسبة 60%، ومضاعفة حجم الاستثمارات في البنية التحتية الفضائية ومضاعفة عائدات هذا القطاع، وتعزيز مكانة الإمارات ضمن أقوى 10 اقتصادات فضاء عالمية بحلول عام 2031. هذه المسيرة الممتدة، التي بدأت بحلم قائد منذ أكثر من نصف قرن، تحولت اليوم إلى منظومة علمية واقتصادية عالمية، تثبت أن الإمارات لم تكتف بموقع المتابع في سباق الفضاء، بل أصبحت صانعة للإنجازات، ومشاركة في صياغة مستقبل البشرية بين النجوم.

الإمارات.. يد العطاء ممدودة للشعوب كافة

أبوظبي - موفق محمد

عززت دولة الإمارات ريادتها على مستوى العمل الإنساني حول العالم خلال 2025، مجددة التزامها وتمسكها بتعزيز روح التضامن والتكافل الدولي بجميع صوره وأشكاله، لتتحول قيم العطاء والتعاضد الإنساني إلى سمة رئيسة وثابتة في نهج دولة الإمارات.

ومنذ قيام اتحاد الدولة في عام 1971، قدمت دولة الإمارات مئات المليارات من الدراهم مساعدات خارجية غير مشروطة على الصعيد العالمي، لدعم النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمجتمعات المحلية التي تحتاج ظروفها المعيشية إلى تحسين، ما كان له بالغ الأثر في الحد من الفقر، والتخفيف من تداعيات الكوارث والأزمات، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الاستقرار والسلم الدوليين.

وكان لتأسيس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، صندوق أبوظبي للتنمية؛ أول جهة مانحة للمساعدات الإماراتية في عام 1971 نقطة البداية لعدد من المبادرات الإنسانية والجمعيات المحلية التي تهدف إلى دعم أهداف التنمية المستدامة.

نهج إنساني

تتوالى بعد ذلك المبادرات الإنسانية سيراً على النهج الإنساني الخالد للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه»، وترجمة للرؤية الملهمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، ومتابعة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس ديوان الرئاسة، نحو التنمية والازدهار وتحقيق الأمن والاستقرار لمختلف الشعوب والمجتمعات بالشراكة مع المنظمات الدولية والجهات المحلية المعنية.

وشهد العام الجاري تصنيف دولة الإمارات ثالث أكبر مانح للمساعدات الإنسانية في عام 2025 بناء على نظام التتبع المالي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «FTS UNOCHA»، حيث بلغ إجمالي قيمة المساعدات الإنسانية لدولة الإمارات في عام 2025 نحو (1.46 مليار دولار)، ما يشكل 7.2% من إجمالي المساعدات الإنسانية الموثقة لدى منظمة الأمم المتحدة لجميع المساعدات التي تقدمها دول العالم البالغة (20.28 مليار دولار)، حيث جاءت الإمارات في المرتبة الثالثة عالمياً بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

قيادة الجهود

وجاء العام 2025 حافلاً بالمبادرات الإنسانية في دولة الإمارات، حيث تقود الدولة الجهود الدولية لمساعدة وإغاثة الأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة، عبر عملية «الفارس الشهم 3»، وتجاوزت قيمة المساعدات التي تم تقديمها على مدار عامين متواصلين من العطاء المتواصل، الـ2.6 مليار دولار، بما يجسد التزام دولة الإمارات الراسخ بنهجها الإنساني في مد يد العون للمحتاجين والمتضررين، من خلال التعاون مع مؤسساتها الخيرية والإنسانية، إذ تعد دولة الإمارات من أكثر دول العالم تقديماً للمساعدات إلى قطاع غزة، التزاماً بتوجيهات القيادة بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في هذه الأزمة الإنسانية، حيث أرسلت المساعدات الإنسانية والطبية جواً وبراً وبحراً.

ووفق تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، قدمت دولة الإمارات 784 مليون دولار من المساعدات الإنسانية، ما يجعلها في المركز الثاني إرسالاً للمساعدات إلى السودان بعد الولايات المتحدة منذ اندلاع الحرب في منتصف أبريل 2023، والدولة الأكثر تقديماً للمساعدات خلال عام 2025.

وتعد الإمارات من أوائل الدول التي سارعت إلى مد يد العون للأشقاء في السودان منذ اندلاع الحرب، عبر إرسال شحنات الإغاثة، وإقامة المستشفيات الميدانية، ولم تتوقف جهود الإمارات الإنسانية والدبلوماسية لإنهاء الأزمة والتخفيف من تداعياتها على المدنيين حتى الآن.

في حين بلغ إجمالي عدد المستفيدين من المساعدات الإنسانية والإغاثية التي قدمتها الإمارات للشعب الأوكراني الصديق، حتى فبراير الماضي، أكثر من 1.2 مليون شخص.

وعلى صعيد إغاثة ضحايا الكوارث الطبيعية، قدمت دولة الإمارات خلال العام الجاري مساعدات لجمهورية تشاد الصديقة، تضمنت 30 ألف سلة غذائية، وأكثر من 20 ألفاً من الأغطية، كما قدمت 700 طن من الإمدادات الغذائية العاجلة إلى المتضررين من الفيضانات التي اجتاحت مناطق عدة في الصومال، وأرسلت مساعدات إنسانية عاجلة إلى جمهورية ميانمار، لتوفير الدعم لما يقارب 80 ألف شخص من المتضررين جراء الزلزال الذي شهدته البلاد، وأعلنت دولة الإمارات في الأول من سبتمبر الماضي تقديم مساعدات إنسانية عاجلة لمصلحة 960 أسرة تضررت من السيول التي اجتاحت مناطق الساحل الغربي لليمن.

ووقعت وكالة الإمارات للمساعدات الدولية وحكومة جمهورية تشاد، اتفاقية بناء مستشفى الشيخة فاطمة بنت مبارك، ومركز غسيل الكلى في أنجمينا عاصمة جمهورية تشاد.

أثر عالمي

وشهدت دولة الإمارات، خلال العام الجاري، إطلاق عدد من المبادرات الإنسانية ذات الأثر العالمي، مثل «وقف الأب» الذي سيُستثمر جزء من ريعه في توفير الرعاية الصحية والعلاج للفقراء والمحتاجين وغير القادرين، ودعم المنظومة الصحية في المجتمعات الأقل حظاً، عبر تطوير المستشفيات، وتأمين الأدوية والعلاجات اللازمة.

ويشرف مجلس الشؤون الإنسانية الدولية في ديوان الرئاسة على منظومة الشؤون الإنسانية الدولية، التي تضطلع بها دولة الإمارات، عبر مبادراتها العالمية الرائدة ومشروعاتها الخيرية والتنموية المتعددة.

وتمتلك دولة الإمارات العشرات من المؤسسات الإنسانية والجمعيات الخيرية التي تضطلع بأدوار بارزة ومؤثرة على مستوى الدولة وخارجها، حيث نجح الهلال الأحمر الإماراتي وعلى مدار 42 عاماً من تأسيسه، بأن يكون في مقدمة المنظمات التي تمتلك حلولاً جريئة ومبتكرة لكل القضايا الإنسانية التي تؤرق المجتمعات البشرية، حاملة على عاتقه مسؤولية إيصال رسالة المحبة والسلام من الإمارات إلى كل شعوب العالم التي تعاني وطأة الظروف، وذلك من خلال برامجها ومشاريعها المنتشرة على مستوى العالم دون تمييز.

ووصل إجمالي عدد أبواب المشاريع الخيرية التي تنفذها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي خارجياً إلى 132 مشروعاً خيرياً مختلفاً تم تنفيذها في العديد من دول وقارات العالم، في الوقت الذي قامت فيه «جمعية دبي الخيرية» بتوفير مساعدات أساسية لملايين المستفيدين في 21 دولة من ضمنها الإمارات.

وبلغ إجمالي قيمة المساعدات والكفالات والمشاريع التي نفذتها «جمعية الشارقة الخيرية» خلال النصف الأول من العام الجاري ما يزيد على 214 مليوناً و415 ألف دولار، استفاد منها أكثر من مليون و546 ألف شخص.

وأعلنت مؤسسة صقر بن محمد القاسمي للأعمال الخيرية والإنسانية سلسلة من الإنجازات والبرامج النوعية خلال النصف الأول من العام الجاري، محققة أثراً مباشراً ومستداماً في حياة الآلاف داخل إمارة رأس الخيمة وخارجها.

ونفذت جمعية الإمارات الخيرية 1451 مشروعاً خيرياً خلال النصف الأول من العام الجاري، في حين بلغت قيمة مساعدات مؤسسة سعود بن راشد المعلا للأعمال الخيرية والإنسانية في أم القيوين 18.2 مليون درهم خلال الربع الأول من العام الجاري.

ونفذت هيئة الأعمال الخيرية العالمية مشاريع بقيمة 222 مليون درهم خلال النصف الأول من العام الجاري، فيما تجاوزت قيمة مشاريع ومبادرات مؤسسة الاتحاد الخيرية 16 مليون درهم، أما جمعية الإحسان الخيرية فأنفقت أكثر من 60 مليون درهم على مشاريع إنسانية وتنموية خلال الفترة ذاتها.

ونجح مشروع «حفظ النعمة»، التابع لجمعية الفجيرة الخيرية في الوصول إلى 259 ألف مستفيد خلال النصف الأول من العام الجاري، فيما قدمت مؤسسة حمد بن محمد الشرقي الإنسانية مساعدات بارزة في المجالات الصحية والتعليمية، إلى جانب إسهامها في عملية «الفارس الشهم 3».

تنظيم العمل الخيري

وتعد الإمارات من أوائل الدول التي سارعت إلى تنظيم العمل الخيري، عبر وضع كل الأطر التشريعية والتنفيذية، التي تضمن له المرونة وسرعة التحرك، وفي هذا الإطار أصدرت الإمارات القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 2021، الذي نظم جمع التبرعات في الدولة، وحماية أموال المتبرعين وتقديمها بشكل مشروع.

وأطلقت دولة الإمارات خلال السنوات الماضية العديد من المبادرات الإنسانية والخيرية، لمد يد العون إلى الأشقاء والأصدقاء، والوقوف إلى جانبهم في أوقات الأزمات والكوارث، منها حملة «عونك يا يمن» عام 2015، وحملة «لأجلك يا صومال» عام 2017، وحملة الإمارات إلى أطفال ونساء الروهينغا عام 2019، وحملة «لنجعل شتاءهم أدفأ» في عام 2022، الموجهة لدعم اللاجئين والنازحين في الشرق الأوسط وأفريقيا، وحملة «جسور الخير» في فبراير 2023 لنجدة المتأثرين من الزلزال في سوريا وتركيا، وحملة «تراحم من أجل غزة» في أكتوبر عام 2023، وحملة «الإمارات معك يا لبنان» في عام 2024، وغيرها من الحملات التي جسدت نهج الخير المتأصل في دولة الإمارات.

وتمثل المساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الإمارات في المجالات الإنسانية والتنموية والخيرية، عطاء مستمراً لنهج إماراتي أصيل قيادة وحكومة وشعباً لمساعدة المحتاجين وإغاثة المنكوبين ومد يد العون للمتضررين بسبب الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية، إذ تعبر تلك الجهود عن التزام الدولة بمسؤولياتها الإنسانية الدولية عبر الاستجابة الفورية ومساعدة المجتمعات والشعوب المتأثرة من خلال تقديم كل أشكال الدعم الإغاثي لتحقيق التعافي المبكر وضمان الحصول على الاحتياجات الأساسية من الغذاء الدواء والكساء والمأوى.

وتأتي مساعدات الإمارات الخارجية انسجاماً مع المبدأ التاسع من مبادئ الخمسين بشأن المساعدات الإنسانية الخارجية لدولة الإمارات كجزء لا يتجزأ من مسيرتها والتزاماتها الأخلاقية تجاه الشعوب الأقل حظاً، إذ لا ترتبط المساعدات الإماراتية بدين أو عرق أو لون أو ثقافة، كما أن الاختلاف السياسي مع أي دولة لا يبرر عدم إغاثتها في الكوارث والطوارئ والأزمات.

1.46
مليار دولار
المساعدات الإنسانية الإماراتية الموثقة لدى الأمم المتحدة في 2025

2.6
مليار دولار
مساعدات إماراتية لإغاثة الأشقاء الفلسطينيين خلال عامين

784
مليون دولار
مساعدات إنسانية إلى السودان منذ اندلاع الحرب

1.2
مليون شخص
إجمالي المستفيدين من المساعدات الإغاثية الإماراتية للشعب الأوكراني

الرياضة الإماراتية

قفزات هائلة وحضور قوي في المشهد العالمي

كأس دبي العالمي تاريخ عريق مستمر على مضمار ميدان | البيان

منشآت وبنية تحتية رياضية جعلت الدولة قبلة ووجهة البطولات والأحداث العالمية الكبرى

أبوظبي - محمد صادق

خطت الرياضة الإماراتية خطوات واسعة، وحققت قفزات هائلة، على مدار أكثر من نصف قرن، في المشهد الرياضي العالمي، فلم تكن الرياضة يوماً منذ قيام الاتحاد في الثاني من ديسمبر عام 1971 مجرد قطاع على الهامش، بل سار الاهتمام بالرياضة جنباً إلى جنب مع البناء السياسي والاقتصادي والمؤسسي للدولة.

وفي الاحتفال بعيد الاتحاد الرابع والخمسين ومع ما وصلت إليه الدولة من تقدم وازدهار في جميع مناحي الحياة، فإن الرياضة كانت جزءاً من المشروع الوطني الكبير، فآمنت القيادة منذ اليوم الأول للاتحاد بأن الرياضة مهمة وأساسية في تشكيل وجدان الإنسان، وتمنحه أفقاً وفرصة للإبداع والبناء، والعيش بروح حالمة تتطلع نحو الإنجاز، تعزز الانتماء، وتبث روح المنافسة، وكقوة ناعمة تبرز مكانة الدولة، وتحلق بعلمها خفاقاً عالياً في جميع المحافل الإقليمية والقارية والدولية.

قيام الاتحاد كان سبباً مباشراً في وضع أساس متين للرياضة الإماراتية، وبفضل العمل والتخطيط ورؤية القيادة الرشيدة بداية من الوالد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، تحققت قفزات نوعية هائلة وضعت الإمارات في مكانة مرموقة في صدارة المشهد الرياضي العالمي، وصنعت مجداً لا يقاس بعدد البطولات والميداليات وحسب، بل قبلة للرياضة والرياضيين من كل أنحاء العالم.

وتركز الاهتمام بالرياضة في السنوات الأولى من عمر الاتحاد في إنشاء الأندية والملاعب والهيئات الرياضية، وتأسست اللجنة الأولمبية الوطنية عام 1979، وبدأت الدولة في دعم الأندية الرياضية القائمة والجديدة، باعتبارها حاضنات المواهب والمراكز الحقيقية لتطوير الألعاب المختلفة، وتلا ذلك تأسيس الاتحادات الرياضية المنظمة، من كرة قدم إلى كرة سلة إلى طائرة إلى يد وغيرها من الرياضات المختلفة. وبمرور الوقت، بدأت الرياضة الإماراتية تتخذ ملامح أكثر رسوخاً، ومنشآت وبنية تحتية لتحتضن الرياضيين، وأندية تضع أقدامها واسمها على الخريطة، وأجيال جديدة ومنتخبات تنافس في البطولات الخليجية والعربية والآسيوية، إلى التواجد في الدورات الأولمبية، ومن ثم البدء في حصد الإنجازات بألقاب وبطولات وميداليات.

بنية متطورة

وبفضل الاتحاد شهدت الدولة على مدار 54 عاماً طفرة كبيرة على مستوى المنشآت والملاعب والمرافق الرياضية، مثلت صروحاً شاهدة على تطور هذا الاتحاد، ووفرت كل ما من شأنه تحقيق الريادة في المحافل الرياضية المحلية والإقليمية والقارية والدولية، إذ تمتلك الإمارات أكثر من 13 ملعباً لكرة القدم بمواصفات عالمية مطابقة لمعايير الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا»، والاتحاد الآسيوي لكرة القدم، مكنتها من استضافة كبرى الأحداث الكروية مثل كأس العالم للشباب وكأس العالم للناشئين وكأس العالم للأندية وكأس آسيا. كما تتمتع الإمارات ببيئة رياضية صحية، تضم الكثير من المرافق المتميزة لممارسة كل أنوع الرياضات المختلفة، وصروحاً رياضية عملاقة تعد ضمن الأفضل عالمياً، وبخلاف ملاعب كرة القدم، هناك المجمعات الرياضية المتكاملة وملاعب كرة السلة والتنس والغولف والكريكيت ومضامير سباقات الخيول وحلبات سباقات السيارات، ومسارات الدراجات الهوائية، وغيرها الكثير من المرافق التي تطورت خلال خمسة عقود لتصل إلى ما وصلت إليه من قوة في البنية التحتية استطاعت معها الدولة استضافة كبرى الأحداث الرياضية العالمية.

مدينة زايد

وتعد مدينة زايد الرياضية التي افتتحت في يناير 1980 صرحاً رياضياً عملاقاً وشامخاً، جسدت بداية عصر النهضة الكروية في دولة الإمارات، حيث أصبح عند افتتاحه أحد أكبر ملاعب كرة القدم في المنطقة والملعب الأكبر على الإطلاق في الدولة، وهي مدينة رياضية متكاملة من المرافق التي تضم بين جنباتها بجانب ملعب كرة القدم صالح للتزلج على الجليد، وصالة البولينج، وملاعب التنس الأرضي، وملاعب الرجبي، وغيرها من المرافق الرياضية الهامة. واستضافت مدينة زايد الرياضية كبرى البطولات بداية من كأس آسيا عام 1985، وبطولة آسيا للشباب عام 1986، وكأس الخليج العربي 1994 و2007، ونهائيات كأس آسيا عامي 1996 و2019، وكأس العالم للشباب 2003، وكأس العالم للأندية أعوام 2009، 2010، 2017 و2018.

حلبة مرسى ياس تستضيف سباقات الجائزة الكبرى للفورمولا 1 الأكثر تطورا في العالم | البيان

سباقات الدراجات تحظى بمشاركة النخبة | البيان

دبي الرياضية

تعد مدينة دبي الرياضية مدينة رياضية متكاملة وتطورت تدريجياً بعد افتتاحها عام 2004، حيث تضم مرافق متنوعة وفنادق وملاعب للرجبي والهوكي والكريكيت، وملعباً للغولف، فيما يتسع الملعب الرئيس لـ 60 ألف متفرج.

تحفة معمارية

أما مجمع حمدان بن محمد الرياضي، فهو تحفة معمارية رائعة تعد الأولى من نوعها في المنطقة والشرق الأوسط، شيدت وفقاً لأحدث المواصفات العالمية على مساحة تبلغ 24 هكتاراً، ويضم المجمع الذي تم افتتاحه في عام 2010 ويتسع لـ 15 ألف متفرج، ثلاثة مسابح أولمبية مزودة بخاصة الأرضية المتحركة ليجمع بين أغراض إقامة المسابقات والتدريب والمناسبات الرياضية غير المائية، ويتكون من مسبح رئيسي ومسبح غطس علاوة على مسبح إحماء وتدريب، ويمكن تجهيز المجمع لاستضافة منافسات أكثر من 10 ألعاب أولمبية مثل كرة السلة، اليد، الطائرة، وغيرها، كما يعد أكبر مجمع رياضي مائي على مستوى العالم بقدرته على استضافة أربع ألعاب مائية مختلفة.

تحفة «ميدان»

مدينة «ميدان» في دبي هي واحدة من أرقى المنشآت الرياضية في المنطقة بأسرها وتضم أكبر مضمار سباقات خيل في العالم، جرى افتتاحه في مارس 2010، ويطلق على المضمار تحفة المضامير العالمية ويحتضن سنوياً منافسات كأس دبي العالمي، الأغلى على مستوى العالم، ويعد فندق ميدان داخل المدينة أيقونة معمارية، وهو أكبر مبنى متصل على وجه الأرض بطول يبلغ أكثر من 1.5 ميل، بمدرجات تتسع لاستيعاب 80 ألف متفرج.

ومن ضمن المنشآت الرياضية الحديثة في الدولة، مجمع زايد بالفجيرة الذي افتتح على مراحل منذ وضع حجر الأساس لبنائه في أكتوبر 2014، ويعد موقعاً مثالياً لإقامة أكبر الأحداث الرياضية، وشيد على مساحة 178.300 متر مربع. كما أولت الدولة اهتماماً برياضة الدراجات، إذ أصبحت تملك العديد من مضامير الدراجات الهوائية، منها مضمار دبي للدراجات الذي افتتح في يناير 2013 ويقع في منطقة سيح السلم وشارع القدرة، ويضم مسارين الأول بطول 49 كلم والثاني بطولة 10 كلم، حيث يعد ملتقى لهواة ومحبي رياضة الدراجات الهوائية، وفق أعلى المعايير العالمية.

حلبة الفورمولا 1

تعتبر حلبة مرسى ياس صرحاً عملاقاً في عالم رياضة السيارات في المنطقة والعالم ككل، وواحدة من أكثر حلبات سباقات الجائزة الكبرى للفورمولا1 تطوراً في العالم، فضلاً عن أنها مرفق رياضي مهم لا يقتصر فقط على سباقات السيارات ولكن العديد من الفعاليات الرياضية والترفيهية الأخرى، جعلتها والعاصمة أبوظبي وجهة للرياضة العالمية في السنوات الأخيرة. وافتتحت حلبة مرسى ياس في 30 أكتوبر عام 2009، واستغرق بناؤها نحو العامين، وتم تشييدها بطريقة مستوحاة من تراث وقيم دولة الإمارات.

نجحت الإمارات في أن تكون قائدة صعود رياضة الجوجيتسو على المسرح العالمي، وبصناعة إماراتية خالصة غدت في هذه الرياضة قوة يحسب لها حساب، بتنظيم البطولات وإعداد أبطال اعتلوا منصات التتويج بعد توسيع قاعدة انتشارها إلى الآلاف من الممارسين. إضافة إلى الجوجيتسو، تألقت الدراجات الإماراتية وباتت واحدة من الوجهات العالمية في بطولات الدراجات، إلى جانب الإنجازات التي حققها فريق الإمارات للدرجات الذي وضع اسم الدولة في مصاف الفرق العالمية في هذه الرياضة بحصوله على ألقاب دولية أبرزها لقب طواف فرنسا الدولي وطواف إيطاليا العريق.

الألعاب الأولمبية

بدأت الرياضة الإماراتية في المشاركة في دورات الأولمبية منذ 40 عاماً في أولمبياد لوس أنجلوس عام 1984، ومنذ ذلك التاريخ تواصل الحضور الأولمبي بانتظام في رياضات مختلفة، وحققت الإمارات على مدار 11 دورة أولمبية تطوراً جيداً من حيث عدد الرياضيين أو نوعية المشاركات، وتكللت بالتتويج بميداليتين، ذهبية للشيخ أحمد بن حشر آل مكتوم في الرماية، وبرونزية لسيرجيو توما في الجودو. وعلى صعيد الألعاب البارالمبية، حقق المنتخب البارالمبي الإماراتي إنجازات لافتة، بحصوله على ميداليات متعددة في دورات الألعاب البارالمبية.

الرياضة النسائية

حظيت رياضة المرأة بدعم كبير من القيادة الرشيدة، ما ساهم في تصاعدها وتألقها بشكل مستمر على مدار سنوات، بعدما أصبحت المشاركة النسائية قاعدة وليست استثناء، كما أسهم الدعم المتواصل في تمكين المرأة والحفاظ على مكانتها بين أفراد المجتمع، ما جعلها تحقق العديد من الإنجازات محلياً وخارجياً.

الرياضة المجتمعية

ركزت الدولة على الرياضة المجتمعية وضرورة مشاركة جميع أفراد المجتمع في الفعاليات والأنشطة الرياضية من أجل أسلوب حياة صحي، إذ لم تعد الرياضة نشاطاً للرياضيين فقط، بل أصبحت ثقافة عامة لكل من يعيش على أرض الإمارات، حيث الفعاليات الكبرى مثل تحدي دبي للياقة والذي شهد مشاركة قياسية في نسخة عام 2025 بعدما بلغ عدد المشاركين 307 آلاف مشارك في رقم قياسي فريد من نوعه.

الفروسية في عهد الاتحاد انطلاقات بلا حدود

دبي - علي الظاهري

تحظى رياضة الفروسية باهتمام كبير منذ قيام الاتحاد بفضل الاهتمام الذي كان يوليه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، لتواصل رياضة الآباء والأجداد الازدهار في ظل دعم القيادة الرشيدة.

وحققت فروسية الإمارات الكثير من الإنجازات العالمية سواء على مستوى سباقات الخيل أو بطولات القدرة والتحمل بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، فارس العرب، وبطل مونديال القدرة والتحمل في المملكة المتحدة عام 2012، حيث يعد سموه من الشخصيات البارزة في رياضة الفروسية عالمياً، ويعود الفضل لسموه في استحداث بطولة كأس دبي العالمي عام 1996، الحدث الذي يواصل حضوره العالمي كل عام في مضمار ميدان بدانة الدنيا دبي، إضافة إلى الإنجازات الكبيرة لخيول سموه منذ عقود طويلة، خاصة بعد إطلاق فريق جودلفين، الذي يعد من أقوى الإسطبلات في العالم بعد إحرازه الكثير من الانتصارات الأسطورية، آخرها الرباعية التاريخية التي تحققت في غضون 48 ساعة خلال شهر مايو الماضي في أعرق السباقات الكلاسيكية العالمية بعد فوز «سوفرينتي» بلقب النسخة 151 من سباق «ديربي كنتاكي» لمسافة 2000 متر من «الفئة الأولى»، مهدياً الإمارات اللقب التاريخي الأول، إضافة إلى تعزيز المهرة «غود شير» انتصارات الإمارات بإحرازها لقب «كنتاكي أوكس» على مضمار «شيرشل دوانز» بالولايات المتحدة الأمريكية، لتواصل خيول جودلفين تألقها العالمي في مختلف قارات العالم خلال يومين فقط بعد أن حلقت «ديزرت فلاور» بلقب الـ1000 جينيز الإنجليزي، لتضيف إنجازاً جديداً في أحد أعرق المهرجانات في المملكة المتحدة، وترفع رصيد انتصارات خيول جودلفين في الحدث بعد أن تألق «رولينغ كورت» في حفل افتتاح النسخة الأخيرة بإحرازه لقب الـ2000 جينيز.

سباقات القدرة

ويُعد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم من أكبر الداعمين لسباقات القدرة، ما قاد إلى تحقيق منتخب الإمارات الكثير من الإنجازات العالمية، بفضل اهتمام سموه برياضة الآباء والأجداد، ولعل آخر تلك الإنجازات الفوز بلقب الفردي والفرق في دورة الألعاب الآسيوية للشباب، والفوز بلقب مونديال الشباب والناشين للمرة الثامنة، ومونديال الخيول الصغيرة، وبطولة العالم للشباب والناشئين في رومانيا.

حقق فارس العرب إنجازاً غير مسبوق، إذ تمكن من الفوز بالميدالية الذهبية لبطولة أوروبا للقدرة 4 مرات، ويعد ذلك إنجازاً تاريخياً، لم يسبقه إليه فارس من قبل. وكانت بداية سموه مع الذهب الأوروبي عام 1999، حينما قاد فرسان الإمارات للفوز بالميدالية الذهبية للفرق لبطولة أوروبا، التي أقيمت في إسبانيا والبرتغال.

وكانت الميدالية الذهبية الثانية عام 2001، حينما قاد أيضاً فرسان الإمارات للفوز ببطولة الفرق في إيطاليا، وواصل سموه إنجازاته الرائعة في البطولة الأوروبية، إذ توج بطلاً للفردي، ونال الميدالية الذهبية في أيرلندا 2003. وتعد بطولة كومبين بفرنسا 2005 البطولة الرابعة التي يفوز بلقبها.

يضاف الإنجاز الذي حققه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، بالفوز بلقب بطولة العالم للقدرة «لندن 2012»، إلى سجل إنجازاته الباهرة والمشرفة بمختلف البطولات العالمية في شتى بقاع العالم، ما يؤكد خبرته وحنكته في سباقات القدرة.

عاشق التحدي

ويُعد سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي، ملهماً للفرسان، وعاشقاً للتحدي، إذ يتمتع سموه بمزايا متفردة، ورؤية استراتيجية نهلها من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، حيث تمكّن سموه من الفوز بلقب بطولة العالم للقدرة، التي أقيمت في نورماندي بفرنسا 2014، كما توج مرتين بطلاً لمونديال القدرة العسكرية في البحرين 2012، والإمارات 2014، إضافة إلى تحقيق سموه لقب كأس صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للقدرة مرتين على التوالي، ولقب النسخة الثانية من «كأس خادم الحرمين الشريفين للقدرة»، التي أقيمت في محافظة العلا بالمملكة العربية السعودية الشقيقة في العام 2020.

ولم تغب إنجازات سموه في المضامير المحلية والعالمية، إذ تقدمت خيول سموه الصفوف، ونالت الألقاب، وأبرزها «برنس بيشوب»، الذي ظفر بلقب كأس دبي العالمي 2015، وملك سباقات الميل الأوروبية المعتزل «بالاس بيير»، الذي حقق 9 انتصارات من أصل 10 مشاركات في سباقات الميل.

الخيول العربية

ولا ينسى عشاق الخيول العربية الأصيلة الدعم المتواصل لسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس ديوان الرئاسة، رئيس هيئة الإمارات لسباق الخيل، إذ وجّه سموه في عام 2009 بإقامة مهرجان سموه العالمي للخيول العربية الأصيلة في أوروبا، لتعريف الجمهور الأوروبي بالخيول العربية الأصيلة، ليتسع المهرجان فيما بعد ليشمل قارات العالم كافة، ليكون الختام في العاصمة أبوظبي مع سباق «جوهرة تاج الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان»، الذي يعد من أغلى سباقات الخيول العربية في العالم.

وأولى المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، طيب الله ثراه، اهتماماً خاصاً برياضة الفروسية وسباقات الخيل، إذ أكمل الراحل الكبير المسيرة التي بدأها الوالد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في هذا المجال، وخاصة الخيول العربية وسباقاتها.

دور تاريخي

وقام المغفور له الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، طيب الله ثراه، عرّاب الإنجازات التاريخية، ومؤسس «شادويل» وأذرعها العالمية عام 1984، بدور تاريخي في تطوير السباقات المحلية والعالمية، ففي سباقات الخيول العربية كان الراحل الكبير من أكبر ملاك ومنتجي الخيول العربية، وحققت خيوله الكثير من الإنجازات المتوالية، أبرزها كأس دبي العالمي عبر «المتوكل» 1999، و«إنفاسور» 2007، وتصدر قائمة أكثر الملاك فوزاً في الإمارات.

أما بدايات الانتصارات في المضامير العالمية، فكانت مع «مشرف» عام 1980 في بريطانيا ، كما يعد أول مالك خيل عربي يفوز ببطولة الديربي الإنجليزي، إضافة إلى فوزه مرات عدة منذ عام 1989، وأول مالك عربي يفوز ببريدرز كب كلاسيك الأمريكي، وملبورن كب مرتين، إضافة إلى الألفي والألف جينيز الإنجليزي والفرنسي والأيرلندي، علاوة على سلسلة من الانتصارات المتتالية في سباقات الفئة الأولى في كل من أوروبا وأمريكا وأستراليا.

الإمارات

نهضة ثقافية تعزز جسور الحوار الحضاري العالمي

دبي - السيد رمضان

في غضون 54 عاماً من عمر الاتحاد تحولت الإمارات من صحراء قاحلة إلى مركز ثقافي عالمي شامخ ومساحات شاسعة من الحدائق والغابات والمحميات البيئية، وانطلقت رحلة البناء الثقافي من رؤية ثاقبة لصون التراث، حيث برزت جهود مكثفة للحفاظ على الهوية الوطنية وتأكيد مكانة الثقافة بوصفها ركيزة أساسية في بناء الدولة.

هذه الجهود لم تقتصر على الماضي، بل عمدت إلى بناء جسور المعرفة والإبداع، ورسخت أسس هذه النهضة الثقافية ؛ ما أدى إلى تحول المشهد الفني والأدبي في الدولة بأسرها إلى ساحة خصبة للمبدعين، وعزز هذا التوجه إطلاق برامج دعم سخية مثل «البرنامج الوطني لمنح الثقافة والإبداع»، ووسام الإمارات للثقافة والإبداع لتكريم الفنانين وتشجيعهم على مستوى الدولة.

وشهدت الدولة إنشاء متاحف عالمية الطراز مثل «متحف المستقبل» في دبي الذي يمثل أيقونة للهندسة المعمارية ورؤية للمستقبل، و«متحف اللوفر أبوظبي» الذي أصبح صرحاً للفن العالمي.

أما التأثير العالمي فكان تتويجاً لهذه المسيرة، حيث تجاوزت الثقافة الإماراتية حدود الجغرافيا، وشاركت الدولة في مهرجانات عالمية، وعقدت شراكات ثقافية دولية لتعزيز الحوار الحضاري، وأقامت مهرجانات سينمائية مرموقة مثل: «مهرجان دبي السينمائي الدولي»، و«مهرجان أبوظبي السينمائي» ومهرجان الخليج السينمائي.. وغيرها من الأحداث المتعلقة بالفن السابع، التي أسهمت في دعم صناعة السينما العربية والعالمية. وتستمر الإمارات في كتابة فصول مجدها، مؤكدة أن الثقافة ليست مجرد رفاهية، بل هي قلب الهوية النابض، ومفتاح المستقبل المزدهر لكل إمارة من إمارات الوطن.

إنجازات لافتة

وأكدت هالة بدري، مدير عام هيئة الثقافة والفنون في دبي، أن الاحتفاء بقيام اتحاد الدولة يمثل مناسبة عزيزة على قلوب الجميع، وفرصة للتأمل في مسيرة الدولة التي استطاعت أن ترسم ملامح نهضتها بثقة، وأن تحقق إنجازات لافتة في مختلف القطاعات، جعلت منها نموذجاً في الابتكار والإبداع، وملتقى للثقافات والتفاهم والحوار البنّاء.

وقالت: «شهدت الإمارات منذ قيام الاتحاد حتى اليوم نهضة ثقافية شاملة عززت ريادتها وقوة حضورها عالمياً، وذلك بفضل تفرد نهج القيادة الرشيدة التي آمنت بالإنسان وقدرته على إحداث التغيير الإيجابي على الاستثمار بإمكاناته وطاقاته وجعلت منه محوراً للتنمية المستدامة. ونجحت بتفكيرها الاستشرافي ورؤاها الطموحة في توفير بنية تحتية قوية ومتطورة تشمل المتاحف والمكتبات والمسارح والمراكز الإبداعية، وإنشاء مؤسسات وهيئات وطنية تعمل على بناء منظومة ثقافية ومعرفية متكاملة، كما اعتمدت الحكومة استراتيجيات نوعية تهدف إلى نشر القراءة وجعل الثقافة في متناول الجميع، وتعزيز حضور الفن في الأماكن العامة، وتطبيق أفضل ممارسات الابتكار، ما انعكس إيجاباً على المشهد الثقافي المحلي، وأسهم في تمكين الدولة من تصدّر المؤشرات الدولية، ودعم قوة الصناعات الثقافية والإبداعية بوصفها رافداً مهماً للتنوع الاقتصادي وركيزة أساسية في الاقتصاد الإبداعي».

وأضافت: «على مدار 54 عاماً استثمرت الدولة في مجالات الإبداع وإطلاق المشاريع الثقافية النوعية، وأسست مناطق إبداعية قادرة على استقطاب أصحاب المواهب من شتى أنحاء العالم، وتحفيزهم على تحقيق أحلامهم وطموحاتهم وتأسيس مشاريعهم والانطلاق بها نحو العالمية، وأنشأت جوائز رفيعة المستوى لدعم الكتّاب والفنانين والمصممين، وعملت على تطوير قطاعات المسرح والأدب والتصميم والفنون والنشر والترجمة، إيماناً بأهميتها وقدرتها على إحداث التغيير الإيجابي في المجتمع، إلى جانب تنظيم واستضافة العديد من الفعاليات الثقافية المهمة التي أسهمت في مد جسور التواصل بين المجتمعات وتعزيز الانفتاح الثقافي والفكري، ما رسخ مكانة الإمارات حاضنة للمبدعين ووجهة رائدة لرواد الأعمال الباحثين عن الفرص النوعية».

هالة بدري

علي بن تميم

عارف الشيخ

حمد بن صراي

موزة غباش

شهاب غانم

وأشارت بدري إلى أن الإمارات اهتمت منذ قيام الاتحاد برفع مستوى جودة الحياة في المجتمع وتعزيز ارتباطه بجذوره وهويته، وحفظ ذاكرته وتراثه، من خلال إنشاء متاحف عصرية تحولت إلى مراكز معرفية وإبداعية ومساحات مجتمعية نابضة بالحياة تسهم في رسم مستقبل أكثر إشراقاً للأجيال القادمة، كما تمكنت من إدراج مجموعة كبيرة من عناصر تراثها في قوائم اليونسكو للتراث غير المادي، مثل الصقارة والعيالة والسدو والتلي، ما يسهم في تعزيز حضور التراث المحلي على الساحة الدولية.

حدث تاريخي

وأكد الدكتور علي بن تميم، رئيس مركز أبوظبي للغة العربية، أن يوم 2 ديسمبر استمد أهميته من الحدث التاريخي العظيم، قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ؛ إذ لم يكن لهذا اليوم أن يسجَّل في التاريخ، لولا ما تم فيه من الإعلان رسمياً عن تأسيس دولة مستقلة ذات سيادة، حيث اتخذ المغفور لهما الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، طيب الله ثراهما، ومعهما إخوانهما الحكام، قرار إنشاء دولة الاتحاد، بهدف أن يكون الاتحاد نواةً للوحدة.وقال: «شملت النهضة كل مفاصل الحياة في دولتنا، وعملت قيادتنا الحكيمة على بناء ثقافة الإنسان، من خلال إصدار قوانين اتحادية عبر حكومات متتالية، اعتمدت إستراتيجيات مهمة، تقوم على إنشاء المجمعات والمعاهد الثقافية، والمراكز اللغوية، والمهرجانات الثقافية، وتحفيز المفكرين والأدباء على الإبداع، في إطار رؤية وإستراتيجية تعتمد تسخير المال لخدمة الثقافة، لخلق أجيال مثقفة واعية، شغوفة بالمعرفة التي هي إحدى ركائز قيام المجتمعات».وتوقف عند أيقونة الثقافة العالمية في منطقة السعديات بأبوظبي، التي تضم تجمعاً عالمياً من المؤسسات الثقافية الرائدة، مثل متحف اللوفر أبوظبي ومتحف زايد الوطني، ومؤسسات ثقافية عدة، ومعارض مثل منارة السعديات، وبيت العائلة الإبراهيمية.وأوضح أن عمليات النهضة سارت، خلال 54 عاماً من عمر دولة الإمارات، على أفضل ما يرام، ما يصعب معه تعداد الإنجازات الثقافية.

حلم تحقق

وأكد الدكتور عارف الشيخ أن قيام الاتحاد كان حلماً تحقق على جميع المستويات، وليس على مستوى الثقافة فقط ؛ لأن المنطقة كانت متعطشة للنهوض بالهمم تعطش الأرض للمطر، فأرسى المغفور لهما الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، طيب الله ثراهما، وحكام الإمارات، قواعد الانفتاح على العالم، ومبدأ الإفادة والاستفادة، فبدأوا في تطوير البنى التحتية في كل شيء بما يتناسب مع الطموح الوحدوي.وقال: «ميزة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، أنه وضع نموذجاً فريداً يستفيد منه أهل الإمارات والعرب الأشقاء والعالم أجمع، ولم يكن الشيخ زايد رحمه الله، منغلقاً على نفسه؛ لأنه مهتم بالتراث الحضاري للخليج وللأمة العربية، ومن ثم مهتم بالسياسة والاقتصاد والثقافة والأدب، وهو القائل: «اعملوا وتفاعلوا مع العالم الذي حولكم خذوا منه ما يفيدكم واطرحوا جانباً ما يضركم ويسيء إلى مجتمعكم وقيمكم وتراثكم العريق».وأوضح عارف الشيخ أن الاتحاد أقام مجتمعاً، وطالما وُجد المجتمع فمن الضروري أن يكون له ثقافة تميزه، وهذه الثقافة، بفضل الله، ثم رعاية الاتحاد، كبرت واشرأبت إلى التعاون مع الاندماج مع ثقافات المجتمع الأكبر، وقيادتنا الرشيدة ما زالت على هذا النهج، وبما أن الثقافة مزيج من اللغات والعادات والتقاليد والفنون؛ فإن المجتمع الإماراتي اليوم حاضنة لأكثر من 200 لغة من لغات العالم، وكلها تعيش على أرض الدولة في ظل التسامح والتعايش، مشيراً إلى أن التنوع مبدأ آمن به الاتحاد، وتجسد في التعليم والثقافة والأدب والصحافة والإعلام. وأضاف: «وبات الاتحاد نموذجاً ملهماً للعالم، وأصبحت دبي كمثال مدينة بلا ورق، ثم مدينة ذكية، ودولة الإمارات صانعة للذكاء الاصطناعي، وهكذا».

وعن الدور الذي قامت به الإمارات لدعم اللغة العربية، قال الدكتور عارف الشيخ: «لا شك أن اللغة العربية تعاني في هذا العصر، ولا سيما عندما زوحمت بهذا الكم من اللغات واللهجات الأخرى التي وفدت إلى الدولة، لكن يجب أن نعلم أن تداخل اللغات ظاهرة قديمة، فما من لغة إلا واستفادت من اللغات الأخرى، حتى القرآن الكريم أصَّل هذا المبدأ، ففيه أكثر من 120 كلمة ليست عربية أصلاً ولا لها مصدر عربي، ولمَّا استخدمتها العرب قديماً أصبحت جزءاً منها لا يتجزأ، ويقال إن اللغة العربية أوسع اللغات؛ لأن فيها النحت والاشتقاق والقلب والتعريب والترجمة، ما يثري مصادرها واشتقاقاتها. وما أجمل البسملة والحوقلة والحيعلة والفذلكة».

ونوه بالدعم المادي واللوجستي للغة العربية، من خلال البرامج والمبادرات والفعاليات والمسابقات والجوائز، والسعي إلى زيادة الوعي، مردفاً: «تحدي القراءة العربي مشروع ناجح، ومبادرة ميثاق اللغة العربية ما زالت مرجعاً للأدباء والشعراء، ومؤسسة محمد بن راشد للمعرفة أكبر معزز للغة العربية، والإعلام يؤدي الدور أحياناً». وتحدث عن المشهد الأدبي وتطوراته خلال مسيرة الاتحاد المباركة،

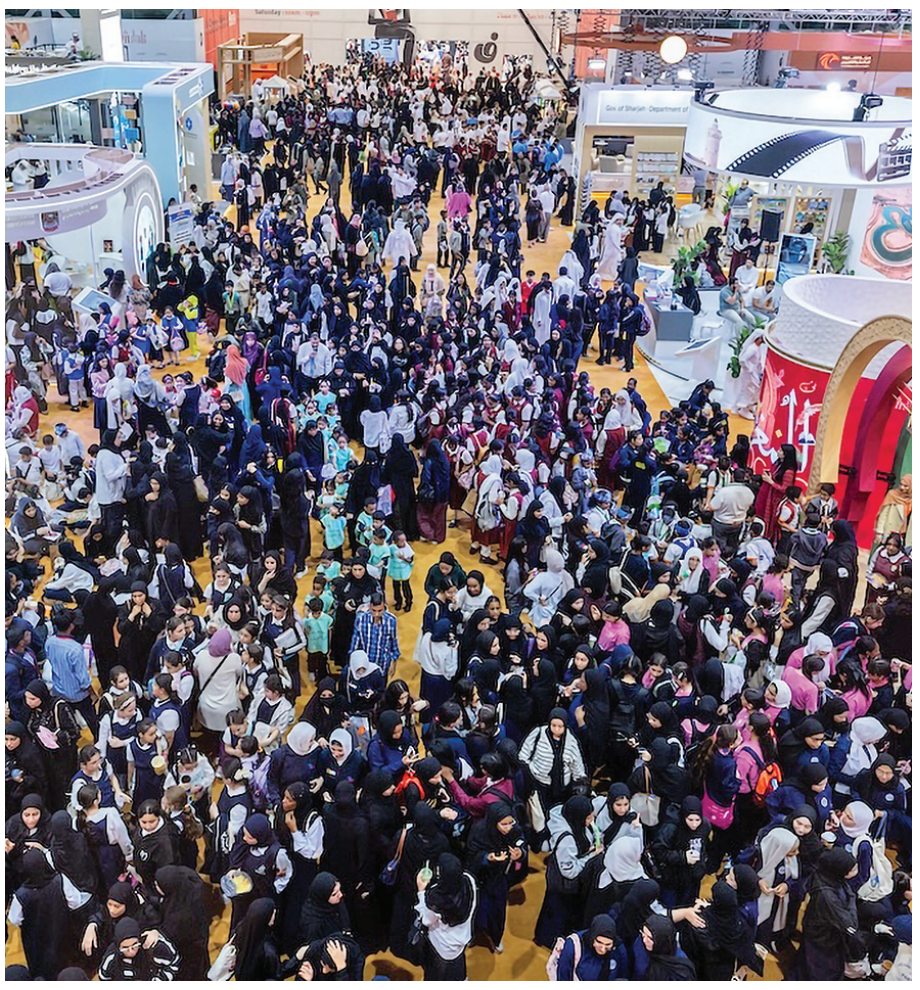

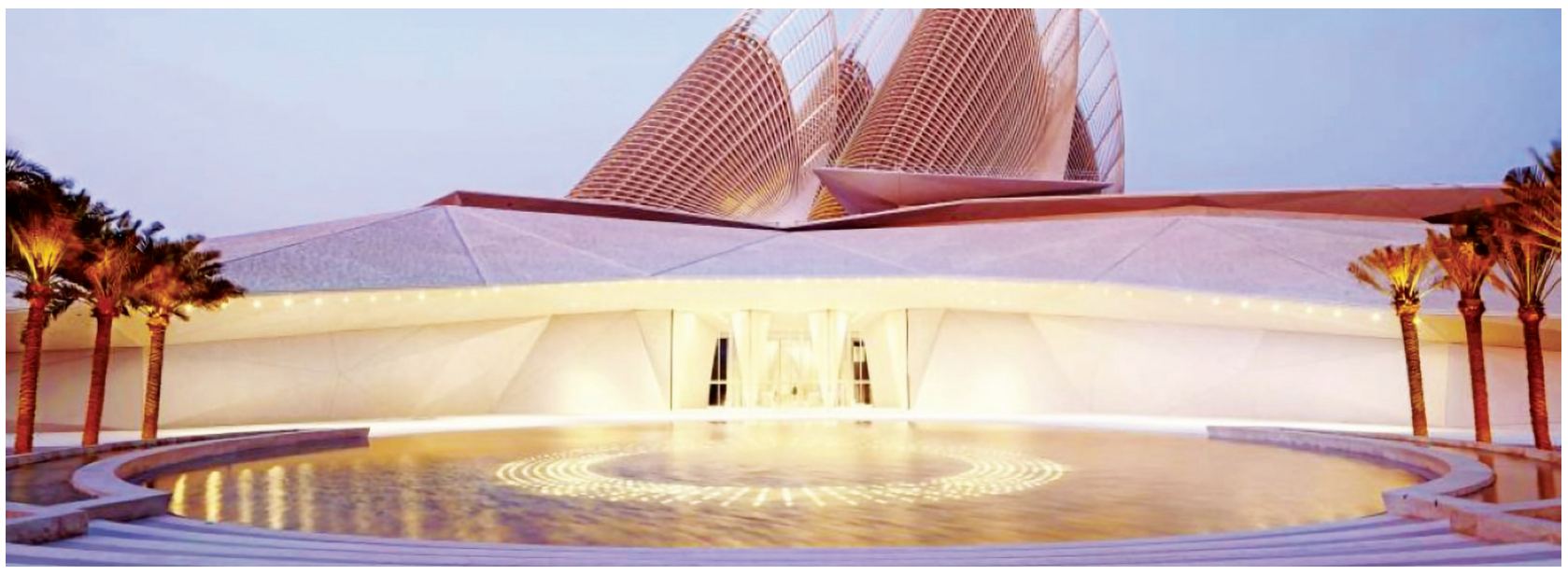

> **هالة بدري:**
> الإمارات استطاعت رسم ملامح نهضتها بثقة وباتت نموذجاً في الابتكار والإبداع وملتقى للثقافات والحوار البنّاء

> **علي بن تميم:**
> نهضة إماراتية شملت كل مفاصل الحياة وحفزت المفكرين والأدباء على الإبداع

> **عارف الشيخ:**
> التنوع مبدأ آمن به الاتحاد وتجسد في التعليم والثقافة والأدب والصحافة والإعلام

> **حمد بن صراي:**
> مسيرة الاتحاد نقلت المشهد الثقافي الإماراتي إلى مستويات رفيعة

> **موزة غباش:**
> المنجز الثقافي في الدولة يمثل صرحاً شامخاً وإرثاً حضارياً مستداماً بُني منذ قيام الاتحاد

> **شهاب غانم:**
> الإمارات اليوم بلد معطاء يوفر للمبدعين الاستقرار والأمان والمحبة

مبيناً أن الأدب الإماراتي قديماً ربما كان يتمثل في بعض ما تجود به القرائح البدوية، وكان أدباً شفاهياً، فكان الشاعر يقرض الشعر ويلقيه ارتجالاً من غير توثيق، وكان النمط الفصيح والنبطي كلاهما سائدين ولكلٍ جمهوره، إلا أن جمهور النبطي كان أكثر.

وقال: «لا يزال النبطي رائجاً، واليوم نجد أن روافد الشعر والأدب الإماراتي تنوعت وتوسعت، فأصبح الناس يتذوقون شعر التفعيلة أكثر من العمودي، وربما ذهب بعضهم إلى أن يسمي النثر شعراً، فاستحدثوا الشعر المنثور». ولفت إلى أن الرواية اليوم لها رواج كبير بعد التحولات المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية، وأنهما ربما صارتا سمة العصر، مشيداً بصنيع كل من يجتهد بحسن نية، ولا ينظر إلى تراثه بعدوانية، ويواكب عصره من غير أن يتخلى عن أصله.

نقلة نوعية

وأكد الكاتب والباحث الإماراتي، الدكتور حمد بن صراي، أن مسيرة الاتحاد المباركة التي بلغت عامها الرابع والخمسين نقلت الناس نقلة نوعية هائلة في مناحي الحياة كافة، فتغير كل شيء عما كان من قبل، بما في ذلك المشهد الثقافي الذي بات اليوم في مستويات رفيعة، لافتاً إلى التنوع الثقافي الذي تزخر به الإمارات، والذي يتضح في أشكال الفنون المختلفة، ما يدعو إلى ضرورة بحث هذه الظاهرة ودراستها باستفاضة.

ونوه بن صراي بالجهود المؤسساتية في خدمة التراث التي تتجلى فيما يقوم به مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث في دبي ومعهد الشارقة للتراث، وكذلك الجهود الفردية المبذولة من قبل باحثين لهم اهتمام بهذا المجال الثقافي الثري، مشيراً إلى دور قيام الاتحاد في دعم تلك التوجهات التي لم تكن موجودة من قبل، والتي أسهمت في توثيق التراث والتسجيل الشفاهي والتوثيق العمراني.

وقال: «أدى دعم الدولة لحفظ الموروث الثقافي إلى تنامي الاهتمام المجتمعي بهذا المجال، وكان لإنشاء المعاهد والمراكز المهتمة بالتراث أثر واضح في تعزيز هذا الجانب، إضافة إلى ظهور العدد الكبير من الباحثين في التراث، على اختلاف توجهاتهم الأكاديمية، الذي لم يكن متوافراً قبل قيام الاتحاد»، مؤكداً أهمية الرؤية المحفزة لصون التراث التي تبنتها القيادة الرشيدة منذ بدايات التأسيس، المنبثقة من العبارة الشهيرة للقائد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله: «من ليس له ماضٍ، ليس له حاضر ولا مستقبل».

ولفت إلى الدور البارز الذي تنهض به المهرجانات التراثية في الدولة، مثل: مهرجان قصر الحصن في أبوظبي، ومهرجان ليوا للرطب، ومعرض أبوظبي الدولي للصيد والفروسية، ومهرجان التراث البحري، التي توسع قاعدة الاهتمام بتراث الإمارات، داعياً إلى ضرورة التماشي مع سياسة الدولة النابعة من روح الاتحاد في هذا المسار، من خلال تقرير مسافات ومقررات دراسية في المدارس والجامعات تدعم مفهوم التراث وتوطد علاقة الأجيال الناشئة به.

صرح شامخ

وأكدت الدكتورة موزة عبيد غباش، رئيسة رواق عوشة بنت حسين الثقافي وأستاذة علم الاجتماع، أن المنجز الثقافي في الدولة يمثل صرحاً شامخاً وإرثاً حضارياً مستداماً، بُني بفضل الرؤية الثاقبة للقيادة منذ قيام الاتحاد وعهد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه.

وقالت الدكتورة غباش: «إن مسيرة الـ54 عاماً من عمر الاتحاد لم تكن مسيرة بناء اقتصادي وعمراني فحسب، بل كانت، في جوهرها، مسيرة بناء للإنسان والوجدان. لقد أدركت قيادتنا الرشيدة باكراً أن الثقافة هي ركيزة الهوية وحجر الزاوية في بناء مجتمع متسامح ومبتكر». وأشارت إلى أن الإنجازات الثقافية التي تحققت هي نتيجة لدعم غير محدود، تمثل في إنشاء المؤسسات الثقافية الكبرى من المتاحف العالمية، وتأسيس هيئات ومؤسسات متخصصة لدعم الأدب والفنون، ما وضع الإمارات على خريطة الثقافة العالمية، إضافة إلى الجهود المكثفة في حماية وإحياء التراث الشعبي والعادات والتقاليد، وإدراج عدد من المواقع والعناصر التراثية في قوائم اليونسكو.

ولفتت إلى الدور المحوري الذي تمثل في دعم الإبداع والأدب، وتعزيز دور المهرجانات الثقافية التي تضم الكتّاب والناشرين والمثقفين، إلى جانب مبادرات الإبداع الأدبي والجوائز الأدبية المرموقة التي تحفز الإبداع المحلي والعربي، منوهة بثقافة التسامح والتعايش التي أصبحت من خلالها الإمارات نموذجاً عالمياً فريداً يتعايش تحت مظلته أكثر من 200 جنسية، ما أثرى المشهد الثقافي وجعله أكثر تنوعاً وحيوية، مع الحفاظ على الأصالة الإماراتية بوصفها قاعدة للانطلاق. واختتمت حديثها: «إن احتفالنا بمسيرة 54 عاماً هو احتفال بالانتقال من المحافظة على التراث إلى استشراف المستقبل الثقافي، حيث تستمر الإمارات في الاستثمار في العقول الشابة ودعم الترجمة واللغة العربية، لتظل الثقافة قوتنا الناعمة التي تعكس قيمنا الأصيلة ورؤيتنا للعالم. والمستقبل الثقافي لدولة الإمارات يَعِدُ بالمزيد من التألق والإشعاع الحضاري».

قوة ناعمة

وأكد الشاعر المترجم، الدكتور شهاب غانم، أن الإمارات تعتبر الثقافة جزءاً رئيساً من قوتها الناعمة، وأنها أولت للثقافة أهمية كبرى، فأنشأت وزارة للثقافة، ومؤسسات عديدة ثقافية في مختلف الإمارات، مثل المتاحف العالمية، ومكتبة محمد بن راشد في دبي، وغيرها من المكتبات، ودور الأوبرا، واتحاد كتّاب وأدباء الإمارات، وندوة الثقافة والعلوم، ومؤسسات للغة العربية والترجمة، مستعرضاً العديد من المشروعات الثقافية، مثل: مشروع «كلمة» للترجمة، ومشاريع عدة للثقافة في الشارقة التي اختيرت عاصمة للثقافة العربية عام 1998، ثم عاصمة الثقافة الإسلامية عام 2014، وأنجزت أكبر قاموس لتاريخ اللغة العربية في العالم، وبيوتاً كثيرة للشعر في الإمارات والعالم العربي، والفجيرة التي أنشأت دارة للشعر وبيتاً للفلسفة.

وقال: «هذا غيض من فيض في كل الإمارات التي اشتهرت بجوائزها العديدة والكبيرة، مثل: جوائز القرآن الكريم، وجائزة الشيخ زايد للكتاب، وجائزة شاعر المليون، وجائزة أمير الشعراء، وجائزة العويس للإبداع، وعدد كبير من الجوائز في البيئة والطب والتعليم والقراءة، ومختلف الإنجازات التي لا تكاد تحصى». وأشار إلى ما تزخر به الإمارات من مبدعين في الموسيقى، أمثال: حسين الجسمي، وميحد حمد، وإيهاب درويش، والدكتور طارق المنهالي، وفي التشكيل أمثال: عبدالقادر الريس، وعبدالرحيم سالم، ونجاة مكي، وفي الخط أمثال: خالد الجلاف ومحمد مندي، وفي عالم القصة أمثال: معالي محمد أحمد المر، رئيس مجلس إدارة مكتبة محمد بن راشد، وإبراهيم مبارك، وفي الرواية أمثال: علي أبوالريش وريم الكمالي، وفي الشعر أمثال: الدكتور أحمد أمين المدني، وحمد خليفة بوشهاب، وسلطان العويس، وحبيب الصايغ، وشيخة المطيري، ونجاة الظاهري، وعارف الشيخ، وطلال الجنيبي، وكريم معتوق، وغيرهم كثير، وفي المقال أمثال: علي عبيد الهاملي، نائب رئيس مجلس إدارة ندوة الثقافة والعلوم، وفي مجال التاريخ أمثال: إبراهيم بوملحة، والدكتور عبدالعزيز المسلم، رئيس معهد الشارقة للتراث، والدكتور حمد بن صراي، وفي مجال الترجمة أمثال زكي نسيبة.

وقال الدكتور شهاب غانم: «لقد استطعت أن أنجز 108 كتب في مجالات متعددة، أهمها الشعر وترجمة الشعر وقواميس الأمثال والصناعة في الإمارات وفي تاريخ الأدب، وذلك بسبب الجو المناسب للتأليف والنشر في هذا البلد المعطاء الذي يوفر للمبدعين الاستقرار والأمان والمحبة».

البيان
عيد الاتحاد 54 DEC.02
متّحدين
EID AL ETIHAD
الثلاثاء 11 جمادى الآخرة 1447 | 02 ديسمبر 2025 | العدد 16597
www.albayan.ae | @albayannews

صورة جوية لقصر الحصن بعد ترميمه في الستينيات

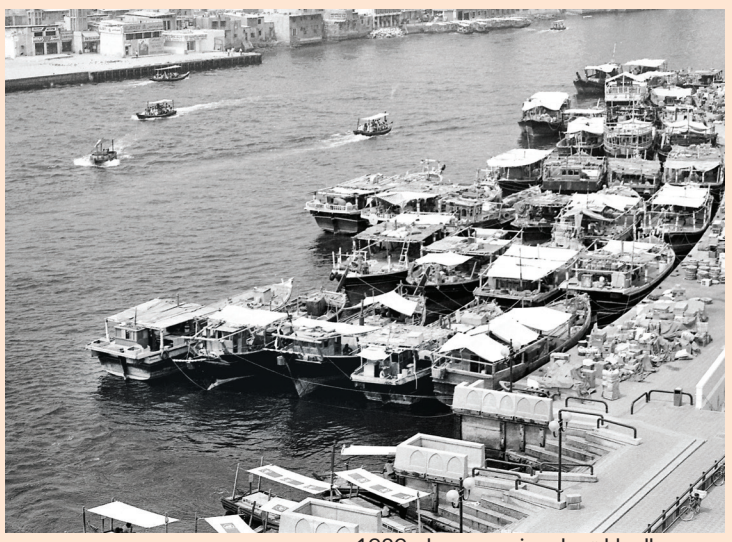
مرسى العبارات على خور دبي عام 1989

رأس الخور في دبي عام 1990

لقطة حديثة للعاصمة أبوظبي

لقطة حديثة لمنطقة المارينا في دبي

الإمارات.. مسيرة بناء وتطور وريادة

مركز دبي للطيران «دناتا» عام 1985

لقطة حديثة من علو لشارع الشيخ زايد في دبي

شارع الشيخ زايد في دبي عام 1993

المركز التجاري العالمي في دبي عام 1986

المنطقة الحرة في جبل علي عام 1985

نهضة عمرانية شاملة في مختلف مناطق الإمارات...